إشكالية البحث العلمي السوسيولوجي في الجزائر

-مقاربة تحليلية في ظل معايير الايزو ISO -

الدكتورة : بوزيـان راضية
جـامعة الطارف – الجزائر

الإشكالية :

يواجه البحث العلمي في الوطن العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بقوى وتحديات داخلية وخارجية تستهدف الحفاظ عليه في حالته الراهنة بوصفه نشاطا لهدر الإمكانات العربية المادية والعقلية أكثر منه نشاطا لاستثمارها والاستفادة منها، والحفاظ علي مؤسساته البحثية المختلفة في حالتها الراهنة ككيانات منفصلة عن الواقع الاجتماعي والتنموي العربي عاجزة عن الاستفادة من معطياته وعاجزة أيضا عن الوفاء بمتطلبات ذلك الواقع العلمية والتنموية . فلم تكن الجامعات خلال عشريات كاملة من الزمن حساسة لإبداعات الباحثين، بل الغريب أنها كانت تنظر لغالبية المبدعين والمفكرين نظرة شك وإستهزاء. وقد يعود السبب وراء موقف العزلة. الذي اتخذته الجامعة لنفسها في هذه الفترة لعاملين.

العامل الأول: هو حرص الجامعات على القيام بالدور الذي حدد لها منذ بداية نشأتها، والذي يتلخص في إعداد الصفوة وتدريبهم لأن يكونوا قادة المجتمع في المستقبل، ولهذا كانت حريصة على أن يكون طلابها من الطبقة العليا في المجتمع.

العامل الثاني: التزام الجامعات في نقلها للمعرفة بالطريقة المدرسية، وهذه الطريقة لم تكن بقادرة على تنمية المعرفة وتطويرها، بل يمكن القول بأنها وضعتها في قالب جامد وصارم، ومن ثم انعدم تماما وجود طلاب علم يتميزون بالجرأة والشجاعة العلمية، وحب المغامرة لاقتحام الأفاق الجديدة للمعرفة والابتكار.

وباختصار فان شيوع الطريقة المدرسية داخل الجامعات، أدى إلى إغلاق أبوابها أمام المعارف والأفكار الجديدة، ومن ثم عاشت هذه الجامعات تجتر المعارف القديمة، وأسيرة لفلسفتها الجامدة، وقيودها الصارمة، واستمرت العزلة النسبية للجامعات، إلى أن تبلورت عدة تغيرات اجتماعية وثقافية دفعت الجامعة إلى ضرورة مراجعة فلسفتها ونظمها حتى يمكن لوجودها أن يستمر، ومن أهمهما:

أ–تغيرات في المبادئ والمسلمات الأساسية والمنهجية في دراسة الظواهر حيث أدى ازدهار الحركة العلمية – خارج نطاق الجامعات– إلى طرح رؤى فكرية مختلفة عما كان سائدا في العصور الوسطى، وأول هذه الرؤى الجديدة ظهرت في مجال المنهج بداية من جهود فرنسيس بيكون (1561– 1929) Francis Bacon خلال مشروعه (التجديد العظيم) Instauration Magna والذي حاول فيه إصلاح الفكر وتجديد المنطق وتغيير منهج البحث ومرورا بعد ذلك بمؤلفات ديكارت (1596– 1650) Rene Descartes حيث عرض آراءه في ثلاثة كتب هامة وهى مقال في المنهج وتأملات ميتافيزيقية وأسس الفلسفة، حيث حاول من خلالها تأسيس النزعة العقلية وكان مدخله المنهجي يبدأ بالشك وصولا إلى اليقين. ثم كتب أسبينوزا 1677

B.Spinoza رسالته في إصلاح الذهن، وتشرنهاوس Tschirnhous كتاب طب العقل، ونشر فلاسفة بوريال Port– Royal منطقهم المشهور المسمى فن التفكير، ونشر مالبرانش (1646– 1716) Malebranche كتاب البحث عن الحقيقة. وكتب ليبنتز Lebrnize مصنفا من عدة رسائل خصص بعضها عن المنهج في التفكير.

والجامعة وفق هذا التوجه تحولت من كونها مركزا للبحث الحر للوصول إلى المعرفة والتدريس لنقل المعرفة – وهو ما أكد عليه في القرن الماضي جون نيومان Newman في كتابة فكرة الجامعة، ويدعو إليه في الوقت الحالي أكثر من باحث في التعليم الجامعي، ومنهم ياروسلاف بيلكان Yarslav Pelikan فى كتابة فكرة الجامعة فحص جديد The idea of the University, a New Reexamination ، والن بلوم Allan Bloom في كتابه انغلاق العقل الأمريكي The Closing of the American Mind، إلى جامعة متعددة الوظائف حسب المفهوم الذي صكه لها كلارك كير Klark Kerr، ومن ثم أصبحت الجامعات – كما يقول بارسونز Persons التنظيم الأم Mother Organization الذي يشكل كل المركب التنظيمي في المجتمع الحديث، مما يعنى أن الجامعة حدث لها تحول تنظيمي Institutionalization of University ، ويتضح هذا التحول التنظيمي فيما نراه من تطوير لهيكلها الإداري، حتى تستطيع التواصل بمرونة مع المجتمع المحلى، كما يتضح أيضا فيما أنشأته الجامعات من مراكز داخلها وخارجها لتسويق التعليم الجامعي، وفى تعدد مصادر تمويلها.

ويمكن القول بأن تزايد انفتاح الجامعة على المجتمع المحلى لها، ساعدها في الوصول إلى طرق جديدة غير مألوفة في إنتاج المعرفة وتطبيقها، فبدلا من توليد المعرفة في المعمل، والبحث بعد ذلك عن بعض الطرق لتطبيقها أو استخدامها، كان من الضروري أن ينظم الأكاديميون الاستقصاء Inquiry حول المشاكل نفسها، ويلاحظونها بشكل مباشر ويشاركون في تحديدها ، وبالتأكيد فإن رؤية المشكلات في الواقع حيث تتفاعل كافة العوامل المؤثرة فيها، تختلف عن رؤيتها داخل المعمل حيث يتم التركيز على بعض المتغيرات، وفضلا عن أهمية ذلك في إمكانية تقديم البحوث الجامعية لحلول واقعية ومتكاملة لما تتناوله من مشكلات، فإن ارتباط الجامعة بالواقع الاجتماعي يساعد على تكوين منظور اجتماعي وسياسي لها يوجهها في أدائها لدورها البحثي ودورها في خدمة المجتمع.

وإذا أخذنا مؤشر التمويل من تقرير"العلم في العالم" يعد تمويل البحث في العالم العربي من أكثر المستويات انخفاضا في العالم، فقد بلغ معدل الإنفاق العلمي نسبه إلي الناتج المحلي الإجمالي 0.14% فقط في العالم العربي, مقابل 2.53% لإسرائيل، 2.9% لليابان و 1.62 لكوبا ، ومع التسليم بان البحث العلمي ينطبع بالخصائص البنائية العامة للمجتمع في المرحلة التاريخية التي يمر بها إلا أننا نُسلم أيضا بأن لبحوث علم الاجتماع – بصفة خاصة – دورا هاما يمكن إن تلعبه في تجلية صورة الواقع العربي بمختلف جوانبه علي

أسس علمية وتقديم فهم موضوعي له يُسهم مع كافة صنوف المعارف الإنسانية الأخرى في تكوين وبلورة وعي اجتماعي بحقيقة التحديات الأولية والجوهرية التي يواجهها المجتمع والتي يتعين علية موجهتها وأنسب أساليب هذه المواجهة وأكثرها فعالية .

وبناء علي ذلك فان هذه الدراسة تحاول استشراف مستقبل البحث العلمي السوسيولوجي هذا المستقبل الذي لا ينفصل عن استشراف مستقبل المجتمع الجزائري ككل. بهدف أن يكون لبحوث علم الاجتماع دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة وتقديم تصورات للبدائل التي يمكن إتباعها .

تساؤلات عديدة تطرح نفسها في هذا الإطار :

- ما هو واقع التعليم و البحث العلمي السوسيولوجي في الجزائر؟ والتحديات التي تواجهه وأفاق تطويره ؟

- ***ما الموضوعات التي تتناولها البحوث والنمط الغالب عليها ؟***
- ***كيف يتم إعداد الباحثين ومتابعتهم للجديد في بحوثهم ؟***
- ***ما طبيعة المناخ الأكاديمي السائد ؟***
- ***ما حجم ميزانيه البحث العلمي ؟***
- ***ما الطلب علي البحث العلمي السوسيولوجي ودورة في التنمية ؟***
- ***ما أهم معوقات تطوير البحث العلمي ؟***
- ***ما هي أهم مقترحات تطوير البحث العلمي السوسيولوجي ؟***

سنركز في دراستنا على : أولاً : التعليم وتكوين رأس المال البشرى .ثانياً : من التعليم بالتفكير إلى التعليم للتفكير والبحث . ثالثاً : محاولة في التطوير لتجاوز الأزمة . رابعاً : استراتيجيات البحث العلمي السوسيولوجي. خامساً : واقع البحث العلمي السوسيولوجي وموضوعاته . سادساً : مستقبل البحث العلمي السوسيولوجي : سبل تجاوز الأزمة .

أولا / مفــاهيم الدراسة :

1- مفــهوم البحث العلمي :

رغم انتشار البحث العلمي انتشارا واسعا إلا أن الباحثين لم يتفقوا على تعريف محدد له, ولعل ذلك يرجع إلى تعدد أساليب البحث(كالتجريب والتحليل والتفسير...) ، وتجنبا للتطويل سأقتصر على ذكر تعريفين-هما الأبسط والأشمل من وجهة نظر الباحثة. فالبحث العلمي: ((عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث, من أجل تقصي الحقائق المتعلقة بمسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث, بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث وذلك للوصول إلى حلول ملائمة للمشكلة أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث)).[1] كما يعرّف على أنّه : ((مجموعة الجهود

المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدما الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر)).[2]

2- الجــودة Quality :

جاء في **مختار الصحاح جاد** : الشيء يجود ، **وجُ َودة** : بفتح الجيم وضمها أي صار جيداً[3] ، **وجاء في لسان العرب الجيد** : نقيض الرديء ، وجاد الشيء جودة ، وجودة : أي صار جيداً ، وقد جاد جوده وأجاد أي أتى بالجيد من القول والفعل[4]. والجودة هي (عملية بنائية تهدف إلى تحسين المنتج النهائي ، حيث تستند على الإحساس العام للحكم على الأشياء) [5].

تُعَدُّ الجودة أداة فعالة لتطبيق التحسين المستمر لجميع أوجه النظام في أية منشأة. وتتعدد التعريفات الخاصة بهذا المفهوم . ومن أشهر تعريفات الجودة تعريف الجمعية الأمريكية للجودة و الذي أشار إليه ***الباحثان ريندر و هازير*** [6] ***Hazier & Rende*** ، ووفقاً لهذا التعريف فالجودة هي «الهيئة والخصائص الكلية للمنتج (خدمة أو سلعة) التي تظهر وتعكس قدرة هذا المنتج على إشباع حاجات صريحة Explicit وأخرى ضمنية Implicit» وفى هذا الصدد ***يشير جون أبراهام ويست*** (1997)[7] West-B, John إلى مفهوم الجودة الكلية على أنه «فلسفة الوسائل والتعليمات اللازمة للتنفيذ العملي الهادف إلى إنجاز التحسن المستمر للثقافة (ثقافة المنظمة) والذي تعمم قيادته بواسطة جميع العاملين داخل النظام (المنظمة) من أجل الحصول على رضا واستحسان العميل». ويقدم معهد الجودة الفيدرالي بالولايات المتحدة الأمريكية تعريفاً للجودة الشاملة هو "القيام بالعمل بشكل صحيح ومن أول خطوة مع ضرورة الاعتماد على تقييم العمل في معرفة مدى تحسين الأداء" [8].

ويعرف تتز وديتورو الجودة بأنها "إستراتيجية عمل أساسية تسهم في تقديم سلع وخدمات ترضي بشكل كبير العملاء في الداخل والخارج، وذلك من خلال تلبية توقعاتهم الضمنية والصريحة" [9]. وهذه الإستراتيجية تستخدم مهارات العاملين وقدراتهم الذاتية لصالح المنشأة بشكل خاص، والمجتمع بشكل عام. كما أنها تسهم في دعم الوضع المالي للمساهمين.

وحدد جوتشر وزميله كوفي مفهوم الجودة بأنه "تلبية احتياجات العملاء بأقل تكلفة ممكنة" [10]. واتفق معهما في هذا التعريف مورجن وزميله مورجا ترويد اللذان عرفا الجودة بأنها "عملية تلبية احتياجات العميل ومتطلباته المشروعة بالقدر المطلوب"[11]. ويشير بعض الباحثين أن الجودة قد يتسع مداها لتشمل جميع النشاطات داخل المؤسسة إلى جانب جودة المنتج نفسه، ومنها جودة الخدمة، وجودة المعلومات والتشغيل، وجودة الاتصالات، وجودة الأفراد، وجودة الأهداف، وجودة الإشراف والإدارة[12]

توضح تلك التعاريف أن الجودة مفهوم متعدد الجوانب يصعب حصره في دائرة ضيقة لاشتماله على أبعاد مختلفة تتضمن مفاهيم فنية وإدارية وسلوكية واجتماعية، لعل أبرزها المساواة، والفعالية، والملائمة، وسهولة المنال، والقبول، والكفاية .

وعليه يمكننا أن نعرف "**جودة الأداء المهني للمعلم**" بأنها: قيام المعلم بمتطلبات الأداء المهني بدقة في المجالات المختلفة وفقاً لمعايير محددة.

3– مفهوم الجودة الشاملة :

تعرف ***المنظمة العالمية (ISO) إدارة الجودة الشاملة*** [13] :(بأنها عقيدة أو عرف متأصل وشامل في أسلوب القيادة أو التشغيل لمنظمة ما ، بهدف التحسين المستمر في الأداء على المدى الطويل من خلال التركيز على متطلبات وتوقعات الزبائن مع إغفال متطلبات المساهمين وجميع أصحاب المصالح الآخرين) . و ***يرى عليمات ،*** [14] ***أن الجودة الشاملة هي :*** (هي اتحاد الجهود واستثمار الطاقات المختلفة لرجال الإدارة والعاملين بشكل جماعي لتحسين النهج الإداري ومواصفاته) ، ومن تعاريف الجودة الشاملة هي: ***(الكفاءة Efficiency) ، وتعريف آخر هي (الفعالية Effectiveness).***

ونظراً لتعدد مفاهيم الجودة الشاملة، فقد حاول العلماء والمتخصصون التمييز ***بين خمسة مداخل لتعريف الجودة الشاملة هي: المدخل المبني على أساس التفوق، والمدخل المبني على أساس المستفيد، والمدخل المبني على أساس القيمة، والمدخل المبني على أساس المنتج، والمدخل المبني على أساس التصنيع*** [15] ***.***

مفهوم الجودة الشاملة في التعليم له معنيان مترابطان: أحدهما واقعي والآخر حسي. والجودة بمعناها الواقعي تعني **التزام المؤسسة التعليمية بانجاز مؤشرات ومعايير حقيقة متعارف** عليها مثل: معدلات الكفاءة الداخلية الكمية، ومعدلات تكلفة التعليم. **أما المعنى الحسي للجودة** فيتركز على مشاعر وأحاسيس متلقي الخدمة التعليمية كالطلاب وأولياء أمورهم، ويعبر عن مدى رضا المستفيد من التعليم بمستوى كفاءة وفعالية الخدمة التعليمية. فعندما يشعر المستفيد أن ما يقدم له من خدمات يناسب توقعاته ويلبي احتياجاته الذاتية، يمكن القول بأن المؤسسة التعليمية قد نجحت في تقديم الخدمة التعليمية بمستوى جودة يناسب التوقعات والمشاعر الحسية لذلك المستفيد، وأن جودة خدماتها قد ارتفعت إلى مستوى توقعاته.

وهذا يتطلب من مديري التعليم والمشرفين التربويين ومديري المدارس التأكد من توافق مواصفات الخدمة التعليمية مع توقعات المستفيد المتلقي لها. وفي حالة وجود فجوة بين المواصفات والتوقعات يجب تحديد أبعاد هذه الفجوة وأسبابها والعمل على تجاوزها باتخاذ كافة الإجراء التصحيحية المناسبة. فالجودة في الاقتصاد المعاصر "لا تعني إنتاج سلعة أو خدمة أفضل من نظيرتها المتاحة، وإنما تعني رضا المستفيدين عن السلعة

أو الخدمة".وفي إطار المشروع البريطاني للجودة في التعليم العالي ظهرت عدة خصائص للجودة الشاملة في التعليم منها[16] :

أ - إن الجودة تساوي المقاييس المرتفعة مهما اختلفت الفروق بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين في التعليم.

ب - إن الجودة تركز على الأداء بصورة صحيحة من خلال تنمية القدرات الفكرية ذات المستوى الأعلى، وتنمية التفكير الابتكاري والتفكير الناقد لدى الطلاب.

ج - إن الجودة تعني التوافق مع الغرض الذي تسعى إلى تحقيقه المؤسسة التعليمية.

د - إن الجودة تشير إلى عملية تحويلية ترتقي بقدرات الطالب الفكرية إلى مرتبة أعلى، وتنظر إلى المعلم على أنه مسهل للعملية التعليمية، وإلى الطالب على أنه مشارك فعال في التعليم.

فالجودة الشاملة إذا : (هي مجموعة الخصائص والسمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك كل أبعادها من مدخلان وعمليات ومخرجات قريبة وبعيدة وتغذية راجعة وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة لمجتمع معين ، وعلى قدر سلامة جوهر التربية).

ثانيا / واقع البحث العلمي السوسيولوجي في الوطن العربي – الجزائر تحديدا– والتحديات التي تواجهه وأفاق تطويره :

يمر المنتج البحثي للعلوم الاجتماعية بأزمة فهو نتاجا مباشرا لواقع اجتماعي و عوامل مجتمعية تأتي في مقدمتها: خصائص السلطة السياسية والقوي والحركات الاجتماعية والسياسية المهيمنة وهي خصائص تتجمع لتصنع وعيا وممارسات مناهضة، لتطوير الإنتاج السوسيولوجي وتحريك الطلب علية وتوظيفه فهي تكرس ممارسات وقيم تحاصر الإبداع بالتحريم ومحاصرة الحريات بما في ذلك الحريات الأكاديمية وحق الحصول علي البيانات من المصادر المختلفة الرسمية والميدانية وتكبل العقل وترهبه بالتعصب و الايديولوجيه والفكرية 1817

كما أن اغلب المشتغلين بالعلوم الاجتماعية وبخاصة علم الاجتماع يتجهون إلي العمل فيه علي نحو يخدمون به – بقصد وبدون قصد – مصالح فئات أو جماعات لا تمثل الشرائح الدنيا من الفئات الوسطي ولأن الكثيرين ينتمون أيديولوجيا إلي الاتجاهات المثالية المحافظة، وهي تميل إلي مقاومة محاولات تغيير الوضع القائم تغييرا جذريا ومن ثم لا تفيد كثيرا في محاولة تقديم تحليل اجتماعي نافذ [19] . لذا فالعلوم الاجتماعية يغلب عليها التقصير في أداء دورها التنموي [20]

يدعم ذلك الافتقار إلي سياسة عامة للبحث العلمي فالجامعات ومراكز البحوث بشكل عام لا تلتزم ببرامج أو سياسات جماعية محددة سلفا أو أسلوب محدد للنشر أو تبادل نتائج ما تقوم به من أبحاث [21]

بل أن المراكز البحثية التي تنتمي إلي ميدان العلوم الاجتماعية تضع أمام الباحثين إطارا تقليديا لاختيار الموضوعات باستثناء حالات لا يمكن القياس عليها [22] فمعظم مؤسسات البحث الاجتماعي تنشأ بدون هدف عام واضح وتنظم بأساليب بدائية عاجزة لذا فهي لم تنجح في تناول القضايا الحيوية في المجتمع العربي بالتحليل، بل ولم توفق في دراسة ما عرضت له من موضوعات [23] ، ويذهب البعض إلي إن معظم مراكز ومؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي قد تحولت إلي مراكز توظيف أكاديمي حيث تركز أساسا علي العمل الأكاديمي بدلا من تركيزها على البحث العلمي [24]

ويلاحظ علي المشتغلين بالبحث العلمي الآتي : ضالة نسبه الملتحقين بالتعليم العالي في العالم العربي (14.9%) مقارنا بالدول المتقدمة (61.1%), واسرئيل (41.1%) وهذا يثير القلق حول قدرة الدول العربية علي الحياة والمنافسة في عالم يعتبر العلم والمعرفة أهم مصادر القوة والثروة [25] ، وتشير الدراسات إلي أن الدول النامية إذا أرادت اللحاق بركب التقدم في ظل العولمة فان التعليم العالي قد يكون وسيلتها الفعالة في الإسراع بهذه العملية [26]

شهد التعليم العالي في الوطن العربي تزايد كمي متسارع في عدد مؤسساته الحكومية والخاصة والتوسع في عدد الكليات وزيادة في عدد الطلاب الملتحقين به ، حيث تشير أحدث البيانات[27] أن عدد الجامعات في الدول العربية بلغ **385** جامعة في العام **2008** مقارنة بـ **233** جامعة في عام **2003** بنسبة زيادة بلغت **65.2%** وبواقع **152** جامعة ، حيث أرتفع عدد الجامعات الخاصة خلال نفس الفترة من **(77)** جامعة ليصل إلى **(192)** جامعة وبفارق زيادة **(115)** جامعة عن عام **2003**، ليتساوى عددها مع عدد الجامعات الحكومية في الدول العربية بفارق جامعة واحدة لصالح الجامعات الحكومية.

وتحتل تونس المركز الأول بين مجموعة الدول العربية حيث تضاعفت فيها عدد الجامعات بمعدل **100%** ليرتفع العدد من **22** جامعة ليصل إلى **44** جامعة منها **31** جامعة خاصة ، كما تزايد عدد الجامعات في الجزائر من **26** جامعة إلى **36** جامعة حكومية. وفي مصر تزايد عدد الجامعات بواقع **(11** جامعة منها **7** جامعات خاصة) ليصل العدد إلى **30** جامعة ، وفي الأردن تزايد بواقع **(8** جامعات منها **6** خاصة) ليبلغ **26** جامعة ، سوريا تزايد بواقع **(4** جامعات خاصة) ليصل إلى **9** جامعات ، واليمن تزايد بواقع **(12** جامعات خاصة) ليصل إلى **27** جامعة ، والسودان تزايد بواقع **(7** جامعات ، منها **6** خاصة) ليبلغ **35** جامعة ، وفي لبنان توجد جامعة رسمية واحدة **و37** جامعة خاصة. وفي ليبيا تم إضافة جامعة خاصة (هانيبال) ليصل عدد الجامعات إلى **15** جامعة ، أما المغرب فقد ارتفع عدد الجامعات فيه من **14** إلى **19** جامعة منها جامعتان تنتميان إلى القطاع الخاص.

أما على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ، فقد تزايد عدد الجامعات في الكويت بواقع **3** جامعات خاصة ليصل عدد الجامعات فيها إلى **6** جامعات ، وفي قطر تم تأسيس «المدينة التعليمية» التي توجد فيها **4** فروع للجامعات الأميركية الرائدة في مجال الطب والإدارة والتصميم ، وفي البحرين زاد عدد الجامعات

الخاصة بنحو **13** جامعة ليصل عدد الجامعات لديها إلى **15** جامعة ، وفي الإمارات تزايد عدد الجامعات خلال الفترة **2003-2008** بواقع **11** جامعة خاصة ليصل عدد الجامعات فيها إلى **18** جامعة (منها **16** جامعة خاصة) ، وفي سلطنة عمان تم إنشاء **3** جامعات خاصة خلال نفس الفترة ليصل عدد الجامعات في السلطنة إلى **5** جامعات ، وفي المملكة العربية السعودية زاد نصيبها من الجامعات الحكومية بنحو **13** جامعة لتصل إلى **21** جامعة حكومية، في حين تم استحداث **7** جامعات خاصة ليصل رصيدها الإجمالي إلى **28** جامعة.

ويلاحظ من خلال البيانات ظهور العديد من الجامعات والكليات الخاصة في كل الدول العربية باستثناء العراق والجزائر وجيبوتي وموريتانيا، رغم أن هناك توجها جادا في تلك الدول لإنشاء جامعات خاصة ، كما يلاحظ ظهور جامعات حكومية جديدة في كل من مصر والأردن والسعودية وليبيا وتونس والمغرب ، في حين ظل عدد الجامعات كما هو عليه في كل من العراق وفلسطين وجيبوتي وموريتانيا والصومال بعدد **[(15) ، (11) ، (1) ،(8) ،(7)]** [28] جامعة لكل دولة على التوالي .

وحسب البيانات المشار إليها بلغ إجمالي عدد الطلاب الدارسين في الجامعات العربية بحسب البيانات المتوفرة لـ**9** دول عربية (الجزائر ، جبوتي ، مصر ، الأردن ، ليبيا ، لبنان ، السودان ، تونس ، اليمن) **4.3** مليون طالب في عام **2008** منهم **3.7** مليون طالب في مرحلة البكالوريوس شكلوا ما نسبته **87%**، بينما بلغت نسبة طلاب الدراسات العليا **3%** لكل من برامج دبلوم الدراسات العليا وبرنامج الماجستير وما نسبته **2%** لبرامج الدكتوراه ، فيما استحوذت المعاهد الفنية على نسبة **5%** من أعداد الدارسين في هذه الدول ، وتشير البيانات إلى أن النصيب الأكبر من الطلاب الملتحقين هو في الكليات والتخصصات الأدبية والإنسانية ، حيث لم تتجاوز نسبة الطلاب الملتحقين في الكليات العلمية والتقنية سوى **31%** من الإجمالي للدول مجتمعة.

وتشير البيانات التي توفرت عن **12** دولة عربية هي (الجزائر ، البحرين ، العراق ، الأردن ، لبنان ، موريتانيا ، المغرب ، عمان ، فلسطين ، قطر ، السعودية ، الأمارات) إلى تركز معظم الخريجين العرب من مرحلة التعليم العالي في تخصصات (علوم الاجتماع والقانون وإدارة الإعمال)، (الآداب والعلوم الإنسانية) و(التربية والتعليم) بما نسبته **32.6%** و **18.8%** و **8.5%** على التوالي وبإجمالي **60%**، تليها العلوم العلمية بنسبة **13.9%**، فالهندسة بفروعها بنسبة **12.3%**، ثم العلوم الطبية بنسبة **7.3%**، وأخيراً علوم الزراعة بنسبة **1.4%**.

والملاحظ أن الدول العربية لم تتمكن حتى الآن من انتهاج سياسة عربية موحدة في مجال البحث العلمي مما جعله مهمشاً بالنسبة لنشاطات الدولة واهتماماتها وغالبا ما تقوم الدول باستيراد التقنية الغربية التي قد لا تصلح في كثير من الأحيان وتتكلف كثيرا، هذا بالإضافة إلي تأثر هذه المجتمعات بمستحدثات سلوك الغرب مما شوه كثيرا من الحضارة العربية. وقد استتبع ذلك هجرة العقول العربية إلي الخارج هذا بالإضافة إلي عدم تكامل البحث العلمي العربي وترجع كل هذه السلبيات إلي عدم العناية بأهمية البحث العلمي والتطوير

التكنولوجي وضعف الاعتمادات ونقص المعلومات فلو أخذنا مثلا مؤشر نشر الأبحاث نجد أن العلماء العرب قد نشروا 7077 مقالا وبحثا في عام 1995 في المجلات الدولية مقابل 166829 مقالا للولايات المتحدة، 43891 مقالا لليابان 1118 لإسرائيل 36233 لألمانيا، وفقا لتقرير البنك الدولي لعام 2002 حول مؤشرات التنمية في العالم [29]

وفيما يتعلق بالإنفاق على التعليم العالي تشير أحدث الدراسات للبنك الدولي إلى أنه على الرغم من تأخر المنطقة العربية عن الأقاليم الاقتصادية الأخرى في الاستثمار في رأس المال البشري ، إلاّ أنها تميزت بارتفاع إنفاقها على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، فعلى مدى السنوات الأربعين الماضية خصصت هذه البلدان في المتوسط ما نسبته **5%** من إجمالي الناتج المحلي وما نسبته **20%** من النفقات الحكومية للتعليم ، وهو أكثر مما خصصته البلدان النامية الأخرى التي لديها مستويات مماثلة لمتوسط دخل الفرد.

وعلى الرغم من ذلك فإن واقع البحث العلمي في الجزائر يعانى قصوراً في تلبية الاحتياجات الماسة والعاجلة وما زال دون المستوى المطلوب **– و هذا ما سنحدده في الدراسة الميدانية** – من أجل تحقيق تنمية شاملة لوجود العديد من المشاكل تتمثل أساساً في ضعف مستوى إعداد الباحثين وعدم توفر المناخ المناسب للعمل والإفتقار إلى المعلومات و صعوبة الحصول عليها وانخفاض نسبه ما تخصصه الدولة من ميزانيتها للإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجيا بالرغم من الزيادة السنوية في الإعتمادات المخصصة لهذا القطاع .

ثالثا / الدراسات السابقة :

إنّ قضية العلاقة بين **الجامعة والمجتمع** كانت موضوع دراسة للعديد من الدراسات السابقة، والتي استفادت منها الدراسة الحالية ،ونذكر منها بعض وهى:

1) **دراسة Simon L.A.& Lerner, R.M.:** حيث ناقشت هذه الدراسة التباين بين ثقافة الحرم الجامعي وثقافة المجتمع المحلى ، وحاولت تعرف إلى أي مدى يشكل هذا التباين الثقافي عائقاً أمام علاقات التعاون والواصل [30] .

2) **دراسات Boyer, A:** والتي حاولت أن تضع تصورا لتنظيم التعليم الجامعي بعد أن جذب إليه عناصر جديدة من الطلاب ينتمون لأجيال مختلفة ، كما ازدادت علاقاته بالمجتمع خارجه، وخلص Boyer إلى أن كل ذلك غير من دوافع الالتحام بالتعليم الجامعي ومن مصادر التمويل والبرامج، ولذا فإنه يرى أن التعليم الجامعي عليه الآن أن يسعى لتحقيق الأدوار المتاحية الآتية: ***التدريس the Scholarship of Teaching والاكتشاف the Scholarship of Discovery والتطبيق the scholarship of Application والتكامل the Scholarship of Integration*** [31].

3) **دراسة Lorilee , R. &Charles , A.** : والتي استخدما فيها أسلوب دلفاى للوقوف على مبادئ وخصائص المشاركات بين بعض الجامعات والمجتمع المحلى لها في أمريكا [32] .

4) **دراسة Teresa & Sheila** وحاولت هذه الدراسة الوقوف على مدى التباين بين رؤية الأكاديميين والإداريين المشاركين في مشروعات تعاون بين بعض مؤسسات التعليم العالي والصناعة، ورؤية الأكاديميين والإداريين من غير المشاركين في مثل هذه المشروعات، وذلك حول إيجابيات وسلبيات ربط التعليم العالي بالصناعة، وتأثير ذلك على أهداف وهيكلة مؤسسات التعليم العالي[33] .

5) **دراسة سيف فهمي** : وبحث فيها سبل التعاون بين الجامعات وبعض المؤسسات الإنتاجية في دول الخليج ، وقد خلصت الدراسة إلى ضعف العلاقة بين الطرفين، حيث كان العلاقات المتوافرة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في دول الخليج تتسم بالشكلية وقصيرة المدى[34] .

6) **دراسة عبد المجيد (2006)** [35] التي أظهرت أبرز التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الوطن العربي عامة، والتي تتمثل في:

- تحدي العولمة والمنافسة العالمية. حيث أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي.
- تحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع.
- تحدي الثورة المعلوماتية وبما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها أثر كبير في تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب.
- سيطرة الثقافة الغربية، ويتطلب هذا التحدي ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، وتطوير محتوى مقررات الثقافة الوطنية لمواجهة الغزو الثقافي والفكري.

7) كما لا تزال الحاجة إلى تطوير وتحسين التعليم العالي بصورة مستمرة بغية الوصول إلى النوعية اللازمة للإسهام في تحقيق الأهداف التنموية في البلاد العربية ولعل ما جاء في تقرير اليونسكو عن التعليم العالي في الدول العربية لخير دليل على ذلك، فقد جاء في هذا التقرير ما يلي: [36]

أ- أن التعليم العالي في الدول العربية يواجه ضغوطات شديدة، بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان والطلب الاجتماعي المتزايد على هذا المستوى من التعليم ، ويؤدي ذلك إلى لجوء الدول والمؤسسات إلى زيادة عدد الطلبة الملتحقين، دون رصد الموارد المالية المناسبة في غالبية الأحيان.

ب- على الرغم من تقارب النسبة العامة لالتحاق الإناث من المعدلات الدولية، إلا أننا نطمح أن تزداد هذه النسبة في جميع الأقطار العربية.

ج- إن غياب الروابط الوثيقة بين مؤسسات التعليم العالي والتعليم العام من جهة وبين الجامعات وسائر مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، بالإضافة إلى الضعف في توجيه الطلبة نحو فروع التعليم العالي المتنوعة بناء على قدراتهم واهتماماتهم ، تساهم جميعها في تضخم أعداد الطلبة في بعض الاختصاصات وتقلصها بشكل واضح في الاختصاصات التطبيقية والتقنية، وفي تدني الفعالية الداخلية

ومستوى الخريجين، وتؤدي إلى ضغوطات على المؤسسات لتوفير برامج علاجية بغية تحسين مستوى الطلبة الملتحقين.

د- في معظم الحالات، لم تضع مؤسسات التعليم العالي برامج ومشاريع مناسبة لخدمة المجتمعات المحلية والمشاركة في تنميتها.

ه- إن إنشاء الجامعات الخاصة والمفتوحة والمؤسسات غير الجامعية أمر جديد في أغلبية الدول العربية. لذلك، فان هذه المؤسسات لم تخفف بعد الضغوط على الجامعات الحكومية بالقدر الذي يؤدي إلى تطوير التعليم العالي وتنويعه وتوسيع دائرة انتشاره.

و- هناك حاجة إلى تعزيز أنماط جديدة من التعليم والتعلم بحيث تخدم بشكل أفضل تنمية مهارات التفكير العلمي.

ز- نتيجة للتطورات الدولية في العلم والتكنولوجيا، برزت متطلبات جديدة ليضاعف أعضاء هيئات التدريس والباحثون تعاونهم مع الصناعة ولتوفير التعلم المستمر لخريجي التعليم العالي.

ح- غالباً ما يرافق النقص في الخريجين المؤهلين في بعض التخصصات بطالة وسوء استخدام لأعداد كبيرة منهم في تخصصات أخرى.

رابعا/ الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية الكشف عن **واقع البحث العلمي السوسيولوجي بين متطلبات الجودة والواقع الاجتماعي** ، وكذلك الوقوف على بعض معوقات إقامة علاقات تعاون وتشارك فعالة بين الجامعات و المؤسسات المجتمعية المحلّية ، سواء المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية. كما تستهدف الدراسة استقراء اقتراحاتهم لتطوير البحث السوسيولوجي لخدمة التنمية .

- **عينة وأدوات الدراسة :**

بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم توزيع **70 إستمارة** تطرح مجموعة من الأسئلة وجهت لأساتذة علم الاجتماع في المركز الجامعي بالطارف و كذا جامعة باجي مختار عنابة ، تم إختيارهم بطريقة عشوائية ، إستعدنا من مجوع الاستمارة الموزعة 52 إستمارة منها 07 ***استمارات*** غير مكتملة الإجابة ، وتبقى ***45 استمارة*** اعتبرت حسب الباحثة مستوفية للشروط . أمّا الحدود الزمنية و المكانية لهذه الدراسة فقد تمت في الفترة ما بين ***شهري جانفي و افريل 2011.***

- نتائج الدراسة :

1-4. الموضوعات البحثية وأنماطها :

في دراسة إحصائية تهدف لمعرفة تصوّرات علماء الاجتماع العرب، وحجم إسهاماتهم النظرية والتجريبية والميدانية قامت بها جهينة العيسى والسيّد الحسيني تبيّن أنّ الغالبية العُظمى من المشتغلين بعلم الاجتماع في الوطن العربي(82.4 بالمائة) أنجزت بالفعل خلال حياتها الأكاديمية بحثاً امبريقياً واحداً على الأقل في مقابل 17.6 بالمائة لم ينجزوا أي بحث امبيريقي. أمّا بالنسبة لاهتماماتهم الأكاديمية، فمن المُلاحظ أن علم اجتماع التنمية احتلّ المرتبة الأولى. في حين سجّل حوالي ربع أفراد العّينة الأولوية الثانية لعلم الاجتماع الصناعي. ويأتي بعد ذلك (أي في المرتبة الثالثة) علم الاجتماع الريفي والحضري. أمّا بقيّة فروع علم الاجتماع فقد نالت مراتب أقل وأدنى على ساحة "الخريطة الأكاديمية" لعلم الاجتماع في الوطن العربي[37]

ومن ناحية أخرى، فإنه يسود اعتقادٌ بين الباحثين الاجتماعيّين والمُهتّمين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية بأنّ علماء الاجتماع العرب لم يساهموا إلى الآن في فهم دقيق وبنّاء لمجتمعاتهم المحليّة وثقافاتها. وبالرغم من أنّ هذا الشعور يشير إلى نوع ضروري من النقد الذاتي، إلاّ أنه يعكس واقعاً حقيقياً، بصرف النظر عن أسبابه وظروفه وملابساته. ونستطيع اليوم أنْ نتفهم مقولات مُتداولة بشكل واسع، مثل "التبعية الفكرية"، و"الاغتراب الثقافي" و"القراءات غير النقديّة" لفكر "الآخر". ومعنى ذلك أنّ ثّمة وعياً متزايداً لدى علماء الاجتماع العرب بأنهم لم يساهموا حتى الآن فيما ينبغي عليهم المساهمة في فهم واقع المجتمعات العربيّة . [38]

وقد تنوعت الموضوعات البحثية بتنوع تخصصات أفراد العينة أو حسب اهتماماتهم الشخصية , وفى هذا الصدد تؤكد الأبحاث أن تجزئة القضايا الاجتماعية ودراستها كمشكلات على نفس نمط" ميرتون" ضمن وظيفة محافظة تعرف وتصنف وتفسر الظواهر الاجتماعية وأنماط السلوك بالدور الذي تلعبه في حفظ النظام العام، أو ما سمى بعلم الاجتماع الجزئي Micro Sociology أو علم الاجتماع العلاجي ، ويوضح الجدول التالي ذلك :

جدول رقم (01)

نمط البحوث السوسيولوجية الجزائرية المنجزة – حسب أفراد مجتمع البحث –

نمط البحوث المنجزة	بحوث جديّة إبتكارية		بحوث سطحية تخضع للتقليد و التكرار	
	ت	%	ت	%
بحوث وصفية نظرية	04	08.88	10	22.22
بحوث ميدانية تطبيقية	10	22.22	13	28.88
بحوث إستشرافية مستقبلية.	06	13.33	02	4.44
المجموع الكلي	20	44.44	25	55.55

المصدر : من إعداد الباحثة

يتضح من الجدول أن غالبية البحوث يغلب عليها الطابع الميداني التطبيقي و ذلك بنسبة 51.11% موزعين على فئتين : 28.88 % من أفراد العينة يرون أن هذه البحوث سطحية و تخضع للتقليد و التكرار على مستوى المواضيع و منهجية الدراسة و التحليل مؤكدين على أن السبب الأساسي يتمثل في أنها ترتبط بالوضع الوظيفي ويؤكد ذلك نتائج بعض الأبحاث التي تشير إلى سهولة إجراء البحوث الوصفية حيث أن التقليد الشائع هو القنوع بوصف الظواهر التي تطرح للدراسة أو البحث وعدم الاهتمام بالتفسير والتنظير, سواء بالإبداع أو بالإفادة من التراث القومي و العالمي [39]، فضلا عن افتقاد الباحث الجامعي هوية مهنية قوية، كعضوية الروابط أو الجمعيات العلمية، تمكنه من الوصول المنظم إلى الميدان أو الحصول على تعاون السلطات، وحتى إذا وجدت مثل هذه الهيئات فإنها تعامل من قبل الدولة معاملة الجمعيات الخيرية وليس معاملة النقابات المهنية والتي تعطى نوع من الحماية لأعضائها.

بينما 22.22 %يرون أنها بحوت جديّة ابتكاريه ، كما تبين نتائج الجدول أن 31.11 % أي 14 أستاذ و مؤطر يرون أن نمط البحوث المنجزة أغلبها نظرية تتميز بالتقليد و التكرار و يرجعون ذلك أساسا إلى عدم التواصل بين الأقسام في المؤسسات العلمية فضلا عن عدم اهتمام المسؤولين بنتائج هذه البحوث، و ذلك بـ 22.22% و هو ما تؤكدّه العديد من الدراسات حيث أنّ التعليم في العالم العربي يسوده أسلوب الحفظ والتلقين لا البحث والتطوير,لذلك فإن جلّ الباحثين الذين هم نتاج هذا الأسلوب لا يتمتعون بالقدرة الكافية على البحث.[40] أما 08.88% فيرون أنها بحوث جديّة و إبتكارية . في حين أنّ البحوث الاستشرافية المستقبلية جاءت بنسب متدنية قدرت بـ 13.33% ، و يشير في هذا الإطار الدكتور سعد الدين إبراهيم: "أنّ النمو النوعي في علم الاجتماع لم يتواءم مع جوانب النمو الأخرى في الوظيفة أو الدور الذي يمكن أن يقوم به علم الاجتماع في صياغة الحاضر وفي التمهيد للمستقبل العربي. إذ أنّ المتخصّصين لم يساهموا بالقدر الكافي أو بالدرجة المطلوبة في صياغة مشكلات المجتمع العربي المعاصر وتفسيرها، أو في اقتراح الحلول المطلوبة لهذه المشكلات" [41]

أمّا الدكتور عبد الباسط عبد المعطي، فإنه يرى أن القضايا التي يدرسها علم الاجتماع في البلدان العربية معظمها قضايا جزئية، ومنها قضايا مرتبطة بمشكلات اجتماعية غير سويّة من وجهة النظر المجتمعية والضبط الاجتماعي مثل الجريمة وانحراف الأحداث. أما الدراسات السوسيولوجية الحقيقية التي تتناول قضايا التجزئة والوحدة ومسألة التبعية، فهي محدودة جداً، وغالباً ما تتناول القضايا ذات الطابع السلبي أكثر من القضايا ذات الطابع البنائي التي تسهم في عملية التغيير والتخطيط في حين أنّنا بحاجة إلى بحوث حول متطلبات وشروط إقامة مجتمع بنائي أو إحداث تغيرات مُعيّنة في بُنية اجتماعية عربية لها واقع وظروف ولها ثقافة ولها خلفيّة .[42]

ومن خلال دراستها الاستقصائية– التحليلية للبحوث والمؤلفات والدراسات الاجتماعية لمجمل بلدان الخليج العربي على مدى عشر سنوات (من 1980 إلى 1990) توصّلت الباحثة الاجتماعية/ الأستاذة جُهينة سلطان العيسى ***إلى أنّ البحث الاجتماعي، في المجتمع الخليجي، قد عجز عن إعطاء حركة***

المجتمع مفاهيم وتبريرات اجتماعية وسياسيّة بخاصة في الجوانب الآتية : [43]

1-لم يستطع البحث الاجتماعي تقديم تفسير للظواهر المستّجدة في المجتمع الناتجة عن التطور المادي المتمثّل في استخدام التقانة الغربية، والتطور الاقتصادي الناجم عن الطفرة المادية غير المقترنة بتغيّر إيجابي في السلوك الاجتماعي والثقافي والسياسي.

2-عجز البحث الاجتماعي عن إعطاء تفسيرات لحالة الاغتراب التي يعانيها المواطن بصورة أبعدته عن أداء دور المواطنية المسؤولة.

3-وقفَ البحث الاجتماعي عاجزاً عن تفسير الظواهر السلطوية، ووقوف المواطن موقف العاجز والمسيّر، والسكوت عن غياب الديمقراطية.

4-لم يقم البحث الاجتماعي بدراسة القيم المستّجدة المنتشرة في المجتمع، وهي في أغلبها بعيدة عن قيم المجتمع الأصيلة.

5-عجزَ الباحثون والدارسون عن الخروج من دائرة التخلف والقهر، المرتبطين بالتخلف الاجتماعي والقهر السياسي، الأمر الذي دفع دراساتهم إلى الابتعاد إلى المجالات الوصفية، واختيار المداهنة بين فلسفة العلم وفلسفة الدولة. وهو ما يؤهلهم، تحت كل التفسيرات، للخروج من دور المثقف والصفوة إلى أدوار أخرى.

وترتبط الموضوعات البحثية ونوعيتها وأنماطها بالخطط البحثية في الأقسام و الكليّات العلمية. ويوضح الجدول رقم (02) ذلك :

1- البناء الهيكلي و التخطيط العلمي لأنشطة البحث العلمي والتطوير في الجزائر- البحوث السوسيولوجية خصوصا - :

خلال الفترة التي سبقت 1998, أهدرت منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر للضعف و عدم الاستقرار، إذ لم تخصص لها سوى0,28 من الناتج الوطني الخام، والأمر الذي نتج عنه العديد من السلبيات منها : [44]

- قلة الإنتاج العلمي من منشورات ومجلات ودراسات علمية .
- قلة براءات الاختراع المسجلة من طرف الباحثين لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية .
- ضعف النماذج المبتكرة في مراكز البحث والتطوير.

وعلى هذا الأساس ، اعتمدت الجهات الوصية تشريعا جديدا، يتعلق بالقانون والبرنامج الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الممتد من الفترة 1998 الى 2002 حيث يهدف أساسا إلى : [45]

1. تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد.
2. تحديد وتوفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير.
3. العمل على تثمين نتائج البحث.

4. دعم وتمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.

ولقد جاءت المادة الثالثة من هذا القانون لتؤكد أن هدف البحث والتطوير يكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية الثقافية، العلمية ، والتكنولوجية للبلاد ، وذلك عن طريق وضع خمسة وعشرون (25) برنامجا للبحث والتطوير حيز التطبيق مصنفة كما يلي:

1. **برامج وطنية للبحث ما بين القطاعات:** وتخص الزراعة ، التغذية ، الموارد المائية ، البيئة، التنقيب واستغلال وتثمين الموارد الأولية ، وتقويم الصناعات ،العلوم الأساسية ، البناء والتعمير ، التهيئة العمرانية ، الصحة والنقل ، التربية والتكوين ، اللغة، الثقافة والاتصال، الاقتصاد ، التاريخ والقانون والعدالة، المجتمع والسكان.
2. **برامج وطنية للبحث المتخصص:** وتتعلق بالميادين التالية : الطاقة ، التقنيات النووية، الطاقة المتجددة و تكنولوجيا الإعلام، التكنولوجيات الصناعية والفضائية وتطبيقاتها، الاتصالات اللاسلكية، المحروقات، التكنولوجيات الحيوية.

1.2. الأدوات والإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف المسطرة :

1.1.2. الأداة التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية :إذ تم إصدار عدة مراسيم تنفيذية نذكر أهمها:

- المرسوم التنفيذي رقم 137/98 المؤرخ في 03ماي 1998 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي وتنظيمها وسيرها.
- المرسوم التنفيذي رقم 243/99 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 والمحدد لتنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- المرسوم التنفيذي رقم 244/99 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 المحدد لقواعد إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها.
- المرسوم التنفيذي رقم 257/99 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 المتضمن كيفيات إنشاء وتنظيم وسير وحدات البحث العلمي.
- المرسوم التنفيذي رقم 258/99 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 المتضمن كيفيات إنشاء وتنظيم وتسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي.

و لقد ساهمت هذه المراسيم فيما يلي :

أ- إعادة تنظيم كل وحدات ومخابر البحث وفقا للنصوص المشار إليها سابقا وعددها:

- 48 مؤسسة بحث تابعة للقطاعات الاقتصادية .
- 52 مؤسسة بحث تابعة لقطاع التعليم والتكوين العالي.
- 457 مخبر تابع لقطاع التعليم العالي.

ب-إنشاء اللجان القطاعية الدائمة للبحث على مستوى الوزارات المعنية بالبحث، وعددها أربعة عشر(14) لجنة.

ج- إنشاء اللجان القطاعية المشتركة للبحث وعددها ثمانية (08) لجان وهي الصحة، الزراعة ، الموارد المائية، المواد الأولية والطاقة، التكنولوجيا والعلوم الأساسية ، البناء والتعمير، القانون والاقتصاد، التربية والثقافة.

كما لا يفوتنا الذكر أنه في سنة 2000 قررت الجهات الوصية إنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي إذ أسندت لها بعض المهام منها :

- إعداد السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وفقا لأهداف وأحكام القانون 98-11 وتنفيذها .
- دراسة واقتراح وتنفيذ الترتيبات التي من شأنها تسيير الاستعمال الأمثل للوسائل الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- إعداد ميزانية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي و توزيع التمويلات .
- ترقية وتثمين نتائج البحث العلمي.

2.1.2. الأداة المالية (التمويل) :

من أجل تحقيق الأهداف المحددة نصت المادة 21 من قانون البرنامج على رفع حصة الناتج الوطني الخام من 0,2% سنة 1997 إلى 1% خلال الفترة الممتدة من 1998/ 2002 ،وما يلاحظ أيضا أن الاعتمادات المخصصة لميزانية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عرفت ارتفاعا ملموسا خلال سنة 2000 حيث قدرت بـ 34 مليار دينار جزائري وسمحت بتمويل ما يلي:

- البرامج الوطنية للبحث ذات الصيغة القطاعية والمشتركة بين القطاعات.
- هيئات ومؤسسات البحث والتطوير قصد الحفاظ على شروط البحث .
- مؤسسات التعليم العالي من أجل تطوير البحث العلمي.
- المؤسسات الصناعية عمومية كانت أو خاصة وذلك قصد تشجيعها على الإنتاج.

3.1.2. الأداة البشرية :

إن سياسة تنمية الموارد البشرية ترمي إلى تجنيد الكفاءات العلمية الوطنية لا سيما بواسطة.

أ- إعداد دليل وطني للعاملين في حقل البحث العلمي والتطوير.

ب-رفع عدد الباحثين الدائمين في هياكل البحث عن طريق وضع آليات جديدة محفزة لجلب أكبر عدد ممكن من الكفاءات.

ج- الاستعانة بالكوادر البشرية الكفأة الجزائرية العاملة بالخارج.

د- وضع الترتيبات الملائمة قصد السماح للباحثين بالتنقل بين مؤسسات التعليم العالي وهئيات البحث الأخرى.

وما يمكن الإشارة إليه هنا أن القوى البشرية العاملة في حقل البحث العلمي خلال سنة 1998 قدرة بـ3257 باحثا أي 116 باحث لكل مليون نسمة ، في حين ارتفعت إلى حوالي 8000 باحث خلال سنة 2000 لتصل إلى ما يقارب 11500 باحث في نهاية سنة 2002 [46.] .

جدول رقم (02)

التخطيط العلمي للبحوث السوسيولوجية

الخريطة العلمية للبحوث السوسيولوجية		ت	%
في حالة الإجابة بـ " لا "	تدنى ميزانيات الأبحاث العلمية.	29	38.66
	الإفتقار إلى وجود التخطيط العلمي بالقسم	12	16
	ندرة إتباع أسلوب العمل الجماعي بين أعضاء هيئة التدريس.	34	45.33
المجموع		75	88.23
نـعـــــم		10	11.76
المجمـــوع الكليّ		• 85	100

المصدر : من إعداد الباحثة

انطلاقا من الجدول تعددت أسباب عدم وجود خريطة علمية للبحوث السوسيولوجية متضحة المعالم و يرجع ذلك أساسا إلى نذرة اتباع أسلوب العمل الجامعي بين أعضاء هيئة التدريس و ذلك بنسبة 45.33 % فضلا عن تدني ميزانية الابحات العلمية و ذلك بنسبة % 38.66 ، ثم الافتقار الى التخطيط العلمي الجيد والمدروس بنسبة 16 % ، حيث أصبح النشاط والمنتج البحثي يتسم بطابع العشوائية والتبعثر بل وبانعدام الهدف المجتمعي له وأصبح الذي يحكم اختيار مشكلات البحوث ومجالاتها عوامل فردية خاصة بالباحثين (مثل اهتماماته الشخصية أوميدان عمله أو سهولة جمع المادة أو نوع التدريب الذي حصل عليه أو تأثره بنمط البحوث الذي يجري بالبلد الأجنبي الذي تلقي هو أو أساتذته تعليمه فيه) وحصيلة ذلك كله غياب القضايا الوطنية و العربية الكبرى التي يفترض أن تكون لها الأولوية في البحث السوسيولوجي المعاصر .

3- البحث وإعداد الباحثين السوسيولوجي :

جاء رأى 31.11 % من أفراد العينة في مستوى البحوث واصفة إياها بأنها تفتقد إلى التنظير والدقة المنهجية وهى بحوث سريعة في انجازها وتأتى لتلبية الحاجات العلمية والمادية الضرورية للباحث العلمي. ومن ثم فهي لا تقدم جهداً تصورياً يفسر النتائج التي يتوصل إليها الباحث. وهذا يتسق مع أن نمط البحوث الغالب هي البحوث الوصفية التي لا تتطلب توافر الخيال والقدرة على الخلق والإبداع (راجع الجدول رقم (1)) وتشير نتائج البحوث إلى أن الأزمة لا تكمن في نقص علمية العلم وإنما في اختيار مداخل منهجية قاصرة, واستعمال أساليب بحث وأدوات جمع معلومات معيبة بطريقه غير سليمة, وارتكاب أخطاء كثيرة في ممارسة البحث, والتفريط في الوظيفة التنظيرية للعلم, بالإضافة إلى سوء الفهم والخلط [47] هذا يدعونا إلى التعرف على إعداد الباحثين وتنمية قدراتهم ويوضح الجدول التالي ذلك :

جدول رقم (03)

الإعداد و التكوين العلمي للباحثين السوسيولوجيين وفق المستجدات المعاصرة

الإعداد و التكوين العلمي		**ت**	**%**
في حالة الإجابة بـ " نعم "		14	14.28
في حالة الإجابة بـ " لا " يرجع ذلك للأسباب التالية :	عدم توفر المراجع الحديثة.	15	15.30
	ضعف الإمكانيات المادية للباحث.	31	31.63
	قصور مهارات الباحثين في التعامل مع شبكة الانترنت.	10	10.20
	زيادة الأعباء الإدارية لعضو هيئة التدريس.	28	28.57
المجموع		84	85.71
المجموع الكلي		•98	100

المصدر : من إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق أن معظم الباحثين لا يتابعون الجديد في مجال تخصصاتهم بالصورة المرغوبة و ذلك بنسبة 85.71 %، و يرجعون ذلك أساسا إلى ضعف الإمكانيات المادية للباحث بنسبة 31.63 % ، أمّا 28.75 % فيرجعون ذلك إلى : زيادة الأعباء الإدارية لعضو هيئة التدريس ، في حين يرجع 15.30 % من أفراد العينة ذلك إلى عدم توفر المراجع الحديثة ، و قصور مهارات الباحثين في التعامل مع شبكة الانترنيت و ذلك بنسبة : 10.20 % . 14.28 % فيؤكدون على متابعتهم لكل ما هوجديد في مجال تخصصهم و التخصصات ذات الصلة . و هي نسبة ضئيلة مقارنة بغيرها .

والملاحظ أن بعض الباحثين قد يكتسب مهارات منهجية وخبرات ميدانية لابأس بها خاصة وهم يعدون أطروحتى الماجستير والدكتوراه ولكن بمجرد الحصول على الدكتوراه فان معظمهم ينصرف إلى التدريس وتأليف الكتب الدراسية, وكأن الحصول على الدكتوراه يعنى" فص الاشتباك" نهائيا أو القطيعة مع العمل الميدانى, الذي هو أساس لا غنى عنه لفهم الواقع وهذا هو مايفسر جزئيا على الأقل هزال المعرفة السوسيولوجية رغم التضخم المؤسسى [48] ، لقد أصبح القيام بالبحث، وإنتاج المعرفة من صميم جوهر المهنة الأكاديمية بصفة عامة، كما أصبحت المعاهد رفيعة المستوى فى العالم أجمع، هي تلك التي تولى أهمية أكبر لدورها في البحث العلمي، فلقد أضحى يعتقد أن التدريس الجامعي يكون ذا نوعية عالية، إذا أكد الأساتذة بقوة على الترابط بين عمليتي التدريس والبحث. وهذا ما يتضح من الدراسة المسحية التي أجرتها مؤسسة كارنجى ***CARNEGIE*** على عدد من كبرى الجامعات في أمريكا وأوربا واليابان عن التفضيلات الشخصية لأساتذة الجامعات حول عمليتي التدريس والبحث وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن ***نسبة من يفضلون البحث عن التدريس تتراوح ما بين 58% من الأمريكيين و 68% من الهولنديين و72% من السويديين و 75% من الانجليز، و 78% من الألمان، و 91% من اليابانيين.*** [49]

4 – طبيعة المناخ الاكاديمى

يوجد عدد من التحديات تفرضها ممارسات الجماعة العلمية نفسها فهي تكرس الفردية والنرجسية والتعصب العلمي, واقتصاء الأخر العلمي, والعبث بأخلاقيات الممارسة العلمية, والاستسهال, وما إلى ذلك من ممارسات وقيم قد يطول المقام بالافاضة فيها وتفسيرها ورصد نتائجها المعوقة لمسارات البحث السوسيولوجى [50] ويشير الجدول التالي إلى طبيعة المناخ العلمي.

جدول رقم (04)

طبيعة المناخ العلمي الأكاديمي

طبيعة المناخ الأكاديمي		ت	%
في حالة الإجابة بـ " نعم "		16	21.19
في حالة الإجابة بـ " لا " يرجع ذلك للأسباب التالية :	فرض بعض الأساتذة م موضوعات معينة علي الباحثين.	11	15.06
	عدم توافر الإمكانيات المادية.	27	36.98
	ضغط الوقت بسبب تزايد المسئوليات الوظيفية والاجتماعية.	19	26.02
المجموع		57	78.08
المجموع الكلي		• 73	100

المصدر : من إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق عدم وجود مناخ أكاديمي مشجع للباحث العلمي بنسبة كبيرة قدرت بـ : 78.08% و يرجعون ذلك أساسا إلى : عدم توفر الإمكانيات المادية بنسبه 36.98 % ، و ضغط الوقت بسبب تزايد المسؤوليات الاجتماعية و الوظيفية بنسبة 26.02 % من أفراد العينة ، كما أن المناخ العام يدفع بالباحثين الاجتماعين إلى الاستغراق في حالة من التأمل النظري المكتبي والتعامل مع مفاهيم معقدة لا صلة بينها وبين الواقع المجتمعي وقضاياه أو ما يعرف" بالحرفية" بمعنى أن تصبح المهمة الأساسية للباحث هي استنباط وتطوير أدوات البحث مبتعداً عن الواقع الاجتماعي ومشكلاته. [51]

5– ميزانية البحث العلمي

تشير معظم الأبحاث إلى أن الميزانية المخصصة للبحث العلمي تلعب دوراً أساسيا في جودة البحث العلمي وان العلاقة بينهما طردية ويشير الجدول الاتى إلى ذلك.

جدول رقم (05)

مدى كفاية ميزانية البحث العلمى السوسيولوجي

مدى كفاية ميزانية البحث العلمي السوسيولوجي		ت	%
في حالة الإجابة بـ " نعم "		09	11.68
في حالة الاجابة بـ " لا " يرجع ذلك للأسباب التالية :	**العلم والبحث العلمي السوسيولوجي أصبح يحتل مرتبة متأخرة في أولويات المجتمع.**	08	10.38
	انعدام الشراكة بين الجامعات و المؤسسات السوسيو-إقتصادية الكفيلة بتمويل البحث العلمي	34	44.15
	ضعف الميزانيات المخصصة للبحث العلمي الاجتماعي.	26	33.76

المجموع	68	88.31
المجموع الكلي	• 77	100

المصدر : من إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق عدم كفاية الميزانية المتخصصة للبحث العلمي الاجتماعي وذلك بنسبة 88.31 % و يرجع أغلبية أفراد العينة ذلك إلى عدة أسباب منها : انعدام الشراكة بين الجامعات و المؤسسات السوسيو-إقتصادية الكفيلة بتمويل البحث العلمي وذلك بـ : 44.15 % فضلا عن ضعف الميزانية المخصصة للبحث السوسيولوجي و ذلك بـ : 33.76 % من مجموع أفراد العينة .و هو ما تؤكده جل الدراسات و الإحصائيات الأخيرة ، حيث تنفق البلدان العربية على البحث العلمي أقل من 1٪ من موازناتها العامة وبالتحديد 0.3 % من دخلها القومي!

- في الفترة من عام 1970 وحتى عام 2005 ارتفع في البلدان العربية الإنفاق على البحث العلمي قياسًا إلى الناتج المحلي من 0.31٪ عام 1970 إلى 0.67٪ فقط عام 1990.
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد 0.5٪ في الأقطار العربية كافة لعام 1992 ، بينما بلغت في السويد 2.9٪ وفي فرنسا 2.7٪.
- تؤكد إحصائيات اليونسكو لعام 2004 أن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل 1.7 مليار دولار فقط، أي ما نسبته 0.3٪ من الناتج القومي الإجمالي.
- الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل (ما عدا العسكري) بلغ حوالي 9.8 مليارات ، أي ما يوازي 2.6٪ من حجم إجمالي الناتج الوطني في عام 1999 ، أما في عام 2004 فقد وصلت النسبة 4.7٪ من الناتج القومي الإجمالي. علمًا أنه ينفق على البحث والتطوير المدني في مؤسسات التعليم العالي ما يوازي 30.6٪ من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي بكامله.
- القطاع الحكومي هو الممول الرئيس للبحث العلمي في الدول العربية ويعادل 80٪ من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ3٪ للقطاع الخاص، و7٪ من مصادر مختلفة.
- في الدول المتقدمة وإسرائيل تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ما بين 70٪ في اليابان، 52٪ في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.
- أنفق العالم في عام 1990 مبلغ 450 مليار دولار على البحث العلمي والتطوير، وكان إسهام الدول النامية أقل من 4٪.

6 - إسهام البحث العلمى في التنمية :

البحث العلمى يعد أساس عملية التنمية وان الطلب عليه من المؤسسات الحكومية والانتاجيه يرتبط بطبيعة العلاقة الجدلية بينهما ويشير الجدول التالى إلى ذلك.

جدول رقم (06)

إسهام البحث العلمي السوسيولوجي في التنميه المجتمعية

إسهام البحث العلمي السوسيولوجي في التنميه المجتمعية		ت	%
في حالة الإجابة بـ " نعم "		14	07.44
في حالة الإجابة بـ " نوعا ما " يرجع ذلك للأسباب التالية :	انشغال الجامعات بأدوارها في البحث والتدريس	30	15.95
	نتائج البحوث تقدم حلولاً نظرية غير قابلة لترجمتها لإجراءات	27	14.36
	نتائج البحوث متخلفة عن التطور التقني العالمي	03	01.59
	لا تتوافر الإمكانات البشرية لتطبيق نتائج البحوث	22	11.70
	يحتاج تطبيق نتائج البحوث لتكلفة مالية عالية	19	10.10
	عدم رغبة المشرفين على العمل بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية في تطبيق نتائج البحوث	07	03.72
	اعتماد الكثير من المؤسسات الإنتاجية على مكاتب الخبرة في الخارج	30	15.95
	انعزال الجامعة عن مجريات الحياة في المجتمع	11	05.85
	عدم توافر آليات اتصال منظمة ومتفق عليها بين الجامعة ومؤسسات المجتمع	25	13.29
المجمـــوع		174	92.55
في حالة الإجابة بـ " لا "		00	00
المجمـــوع الكلي		188 •	100

المصدر : من إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق أن أغلبية أفراد عينة البحث يرون البحث العلمي السوسيولوجي يساهم نوعا ما في التنمية المجتمعية و يرجعون ذلك لعدّة أسباب منها : انشغال الجامعات بأدوارها في البحث والتدريس و اعتماد الكثير من المؤسسات الإنتاجية على مكاتب الخبرة في الخارج بنسبة 15.95 % بالإضافة إلى أنّ 14.36 % يرجعون ذلك الى أنّ نتائج البحوث تقدم حلولاً نظرية غير قابلة لترجمتها لإجراءات كما أن 13.29 % يرجعون ذلك إلى عدم توافر آليات اتصال منظمة ومتفق عليها بين الجامعة ومؤسسات المجتمع .بلاضافة إلى أن تطبيق نتائج البحوث يحتاج إلى تكلفة مالية عالية و ذلك بـ : 10.10 % . أمّا 07.44 % فيرون أنّ البحث العلمي السوسيولوجي يساهم بشكل فعّال في التنمية المجتمعية .

7 – معوقات تطوير أداء البحث العلمي السوسيولوجي في الجزائر :

يختلف الباحثون والدارسون السوسيولوجيون العرب في تشخيص العوامل والظروف المسبّبة لقلّة الدراسات والبحوث الاجتماعية المبتكرة والأصيلة في البلدان العربيّة. ويصنّفها بعضهم ضمن العوائق التالية :[52]

1–العائق النظري: ويتمثّل في الضعف النظري لدى الاجتماعيين العرب، حيث أنّ ما يعرفونه عن المدرسة الثقافية الأمريكية –مثلاً– ينبع من قراءات مختصرة ومطالعات سريعة، لمقالات ودراسات انتقائية

مُعرّبة. وغالبيتهم لا يطّلعون على النصوص الأساسية (الأصليّة) للنظريات المطروحة، لذلك يواجهون صعوبات حقيقية في الحكم الموضوعي على تلك الآراء والتيارات والاتجاهات.

2–العائق المنهجي: يلعب هذا العائق دوراً كبيراً في عرقلة تطوّر العلوم الاجتماعية في الوطن العربي. ويتجسّد في إهمال بعض الاختصاصات الهامة في دراسة مشكلاتنا الاجتماعية (كعلم الاجتماع الريفي وعلم الاجتماع الديني) ، فلا توجد مدرسة اجتماعية عربية، بل مجموعة واسعة من الدراسات في علم الاجتماع منها التجزيئي الإقليمي، ومنها الجهوي والمحلّي. وهي مدرسة متأثرة بالأيديولوجيات والتيارات الاجتماعية العالمية. " ، إنّ علم الاجتماع عندنا غير متميز بخصوصيات، ولا يحمل سمات الواقع وتطلّعات المجتمع . والواقع أنّه رغم ظهور بعض المحاولات التي كانت تهدف إلى إبراز نوع من النظرية الاجتماعية العربية (قسطنطين زريق، ساطع الحصري، عبد العزيز الدوري وغيرهم)، فإنّ من المسلّم به أنه –بخلاف نظرية ابن خلدون –لا توجد إلى الآن نظرية اجتماعية نوعية متكاملة عن المجتمع العربي، غير متشرّبة بالمسائل والأفكار والأطروحات الأيديولوجية.

إنّ الارتباكات والاضطرابات والصراعات الحاصلة في الدراسات والمناهج البحثية السوسيولوجية العربيّة، تعود –حسب تقدير بعض المختصين– لعوامل عدّة، في طليعتها : [53]

أ–التعميم والإطلاقية أو المواقف الحدّية كالمبالغة في عمومية المجتمع العربي من جهة، أو في خصوصية مجتمعات أقطاره من جهة أخرى.

ب–فقدان الصلة بين التنظير والعمل الميداني الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين المنّظرين والممارسين.

جـ– إشكالية المنهج وغياب الموضوعية عن الكثير من التحليلات السوسيولوجية. وهو ارتباك يرتبط تارة ارتباطاً مباشراً بأنماط النظرية وتارة أخرى بنوعية الموضوعات المبحوثة. ويُعزى هذا الارتباك المنهجي لعوامل عدة، من بينها: ضعف مستوى التدريب الجامعي في المنطقة في مجالات تصميم البحوث واستعمالات المنهج وطرق البحث الكمية، ندرة الفرص المتاحة لعلماء الاجتماع والمتخّصصين لإجراء بحوث مسحية أو حقلية، ولجوء كثيرين منهم إلى استبدال ذلك النقص بتبنّي مناهج كيفية ونقدية في معظمها، بدائية تقنية البحوث الاجتماعية العربية وبخاصة في مجالات طرق تجميع البيانات وتنسيقها وتبويبها وتحليلها وكذلك في مجالات البحوث التطبيقية.

ومن أهم المواقف تجاه إشكالية المنهج في البحث السوسيولوجي العربي، نشير إلى ***موقفين عريضين:***

- ***الموقف الأول*** يحبّذ الاهتمام بالتنظير على حساب المنهج، ويرى البحث السوسيولوجي من منظور مناقشة ومقارنة وتوليف المواقف والمفاهيم الواردة في أفكار الروّاد.
- ***أما الموقف الثاني***، فإنه يحبّذ الاهتمام بالمنهج على حساب النظرية، ويفضّل تقديم أعمال امبريقية كمية مُبسّطة معتمدة على الدراسات الميدانية والمسحيّة.

على صعيد آخر حذّر بعضٌ من دعاة المحلية من استيراد منهجيات بحث غريبة عن المجتمع العربي

ومن تطبيقها دون دراسة للأوضاع السائدة. وعبّروا عن ضرورة إعادة النظر في الأساليب المنهجية ومحاولة ابتداع وتطويع أدوات بحثية ومنهجية ملائمة لخصوصية الواقع العربي ومشكلاته (عزّت حجازي، سيكولوجية الإنسان المقهور).

بينما يرى الفريق الآخر أنه لا ضرر من الإطلاع على المناهج العلمية المُستعملة في التحليل السوسيولوجي الغربي، وتمثّلها واستعمالها في الحالات المناسبة، وخصوصاً أنها قدمت الأسانيد القاطعة عن قدرتها على التفسير والتطور والتعبير.

3-العائق الاجتماعي: حيث يشكو الاجتماعيون العرب من أن المؤسّسات التي يعملون في إطارها لا تشّجعهم على إثارة المشكلات الجديدة والموضوعات الخلافية. فالباحث في البلدان العربية يُصنّف ضمناً أو عُرفاً، الموضوعات إلى "حسّاسة" •و"غير حسّاسة". وهو نهجٌ له دور فعّال على صعيد الإنتاج السوسيولوجي في البلدان العربية. ويؤيّد هذه الرؤية الباحث الاجتماعي محمد حافظ دياب، الذي يؤكّد -في معرض دراسته للخطاب السوسيولوجي في الجزائر -أنّ الفعل السوسيولوجي في منطقتنا العربيّة يتخلّف أو يتأخر عن مجمل أفعال التغيير الاجتماعي الجارية فعلاً. بمعنًى آخر، إن تجارب التنمية وإجراءات تحديث البنية الاقتصادية، وصياغة أسس عمليّة لثقافة وطنية، وكل ما تثيره من ردود اجتماعية أسبق من الدراسات والبحوث السوسيولوجية. مثال ذلك، أنّ إعادة هيكلة المنشآت الصناعية التي تمّت في الفترة ما بين عامي 1982 و1985، قد استتبعتها أبحاث سوسيولوجية عديدة، وهو ما قد تبدو معه الممارسة السوسيولوجية كفّعالية تابعة. وما يزال سائداً الاتجاه القائل إنّ مهمة السوسيولوجيا هي الاقتصار على دراسة المعطيات الظاهرة والمباشرة، التي تتفادى الموقف الأصعب، القائم على إعادة هيكلة الواقع، واستخراج قوانينه وديناميّاته، عبر تجاوز الظواهر والعلاقات المباشرة إلى البحث عن المحرّكات والعناصر الفاعلة في آلية حركية البُنية الاجتماعية -الاقتصادية. ويأخذ الباحثُ دياب على السوسيولوجيا المُطبقة في الجزائر هروبها من بحث مشكلات البُنية البيروقراطية واختلالاتها الوظيفية في المنشآت الإنتاجية والخدمية، ومشكلات الهجرة الداخلية والخارجية، وقضايا بطالة الشباب، وآثار النظام الاقتصادي على البُنية الاجتماعية -الطبقية، ومظاهر الاستهلاك الترفي، وظاهرة المدّ الإسلامي (الأصولي). وكلّها موضوعات لم يستطع البحث السوسيولوجي في الجزائر أن يضعها في صلب اهتماماته بعد [54]

4-العائق السياسي: يرى عددٌ كبير من الباحثين العرب أنّ المؤسّسات الرسمية، خصوصاً صاحبة القرار تنظر بحذر بالغ إلى ما يقوم بت الباحثون الاجتماعيون من دراسات وغوص في أعماق المجتمع وأنساقه المختلفة. وهناك قطيعة واضحة بين أصحاب القرار والذين يمتلكون ناصية المعارف العلمية-الاجتماعية. وفي هذا السياق يقول الباحث الاجتماعي المعروف سيّد ياسين: "إنّ عملية اتخاذ القرار محتكرة في يد نخبة سياسية لا تؤمن بالمنهج العلمي الإيمان الكافي، وهذا أحد أسباب عدم فاعلية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي" [55] ، و يؤكد الدكتور رضوان السيّد في أثناء تحليله "لمشكلات البحث الاجتماعي

العربي"، حيث يقول: "إنّ السياسيّين العرب في غالبيتهم لا يميلون إلى الدارسين الاجتماعيين، ولا يشجّعون البحوث الاجتماعية بالوطن العربي، وفي ربط كراسي الدراسات الاجتماعية بالنفسّيات والفلسفيات في بلدان عربية متعدّدة. ومن المعروف أنّ الاجتماعي المعاصر شأنه في ذلك شأن الاقتصادي يعتمد على الإحصائيات والبيانات الكمّية التي تُصدرها مؤسّسات الدولة المتخصّصة. لكن هذه الإحصائيات والبيانات الكمية لا تظهر أو لا تُنشر في عدّة بلدان عربية لأسباب مختلفة، فتزيد عمل الدارس صعوبة وعُسراً خصوصاً مع فقدان الدعم أو القرار السياسي الضروريّين لإجراء مثل هذه البحوث" [56]

يوجد إذا العديد من المعوقات والتحديات كأنها مشكلات تواجه كيانا واحدا[57].على مستوى المجتمع وعلى مستوى المؤسسة العلمية وعلى مستوى الباحثين أنفسهم وهذا ما تعرضنا له خلال هذا البحث, وبسؤال أفراد العينة عن أهم المعوقات التي تحول دون تطوير البحث العلمي الاجتماعي في الجزائر جاءت الإجابات على النحو التالي :-

جدول رقم (07)

معوقات تطوير البحث العلمي السوسيولوجي في الجزائر

المعوقـــأت	ت	%
جمود اللوائح التي تحكم علاقة الجامعة بالمجتمع الخارجي	37	14.06
عدم وجود خريطة للبحث العلمي السوسيولوجي	22	08.36
انشغال الجامعات بأدوارها في البحث والتدريس	41	15.58
ضعف الإمكانات المادية للباحثين والجهات المانحة.	15	05.70
انغلاق الباحثين السوسيولوجيين على تخصصهم	33	12.54
انفصال البحوث الأكاديمية عن واقع المجتمع الجزائري و العربي عموما	16	06.08
عدم تطوير توجهات نظرية تتفق مع واقع المجتمع المجليّ	10	03.80
عدم توافر التمويل اللازم للاستفادة من الخدمة الجامعية	04	01.50
نقص الميزانية المخصصة للبحث العلمي- السوسيولوجي خصوصا -	24	09.12
ضعف مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات واللغة.	16	06.08
هجرة الكفاءات العلمية إلي الخارج.	09	03.42
ندرة القيام ببحوث جماعية فعّالة من حيث الموضوع و المنهج و المجال	36	13.68
المجمـــــوع الكلي	•263	100

المصدر : من إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تطوير البحث العلمي السوسيولوجي في الجزائر من وجهة نظر أفراد مجتمع البحث تم حصرها في : انشغال الجامعات بأدوارها في البحث والتدريس بنسبة 15.85 % من أفراد مجتمع البحث و جمود اللوائح التي تحكم علاقة الجامعة بالمجتمع الخارجي و ذلك بـ : 14.06 % و ندرة القيام ببحوث جماعية فعّالة من حيث الموضوع و المنهج و المجال و ذلك بنسبة : 13.68 % غالبا بسبب النزعة الفردية لدى الباحث–الذي من شأنه أن يزيد من الاتصال بين مختلف العلوم,ويرفع مردودية البحث العلمي.[58]، كما افتقد العمل الاكاديمى أيضا قيمة من أهم القيم الأخلاقية في الميدان العلمي ، وهى قيمة التبصر بالعواقب Consideration of Consquences

تلك القيمة التي تدفع الباحث الأكاديمي دوما ليسأل نفسه باستمرار عن الأهداف الأخلاقية والإنسانية وراء ما يبحثه من ظواهر وما ينتجه من معرفة علمية.

بيد أن هذه الأزمة لا تنحصر فقط داخل جدران الجامعة، بل تعد أزمة عصر، أزمة ناتجة عن **خلل في الطلب الاجتماعي على المعرفة**. حيث يتجه هذا الطلب إلى المعرفة عن الظواهر المادية أكثر من الظواهر الإنسانية. وفى هذا العصر– عصر الثورات العلمية والصناعية والسياسية التي مهدت لعالم اليوم– ظهر عديد من العلماء، وقد فقدوا ركائزهم الأخلاقية، ولم يعد أمامهم إلا المخاطرة بالاهتمام بالإنسان والحياة بمجموعها، إلى حد أن عددا منهم وقد أدركوا الإمكانات الكامنة في التقدم العلمي والتكنولوجي ظهروا وكأنهم بعد الخضوع لمنطق السوق يتجهون إلى لهفة السلطان الشامل ذات الطابع الألهى على الطبيعة وعلى الانسان ذاته. بالإضافة إلى انغلاق الباحثين السوسيولوجيين على تخصصهم بـ 12.54 % ، فكما تشير نتائج الدراسات التي أجريت **على الإنتاجية العلمية والإبداع للباحثين** والعلماء، إلى أن تجزئة المعرفة إلى تخصصات دقيقة، **وإنغلاق الباحثين والعلماء داخل هذه التخصصات** كان له تأثيره السلبى على إنتاجيتهم العلمية كما ونوعا، كما تشير هذه الدراسات إلى أن الباحثين الذين يعملون في تخصصات متعددة في وقت واحد أكثر إبداعا من زملائهم الذين يحصرون أنفسهم في تخصصات علمية دقيقة. كما يؤكد بعض الباحثين على أن تبنى مدخل التخصصات المتداخلة Inter Disciplinary لا يعد حلا لهذه الإشكالية، لأن هذا الاتجاه لا يصنع تكاملا حقيقيا بين التخصصات الأكاديمية بقدر ما يؤكد بطريقة غير مباشرة على الاحتفاظ بالتباعد والانفصال بينها.[59]

بالإضافة إلى نقص الميزانية المخصصة للبحث العلمي – السوسيولوجي خصوصا – و ذلك بـ : 09.12 % ، و إنفصال البحوث الأكاديمية عن واقع المجتمع الجزائري و العربي عموما بـ 06.08 % و في مرتبة متأخرة نوعا ما جاءت هجرة الكفاءات العلمية للخارج بنسبة 03.42 % وفى هذا الصدد يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003" فمن أصل 300 ألف من خريجى المرحلة الجامعية الأولى, العام الدراسي 95 / 1996 يقدر أن نحو 25 % هاجروا إلى أمريكا الشمالية ودول السوق الأوربية وبين عامي 1998 / 2000 غادر أكثر من 15 ألف طبيب عربى إلى الخارج [60]. وبين الميزانية المخصصة للبحث العلمي وضعفها وبين هجرة الكفاءات هناك الكثير من المعوقات – والسؤال الذي يطرح نفسه –ماهي استراتيجيات الإصلاح في ظل هذا الواقع ؟

8– تطوير البحث العلمي السوسيولوجي :

إن وضع البحث العلمي السوسيولوجي ومعوقاته ليس هدفاً في حد ذاته ولكن الهدف الحقيقي هو التعرف على الكيفية التي تؤثر بها هذه المعوقات على تطلعات الباحثين السوسيولوجيين للمستقبل وتصورهم له. فالأزمات ومحاولة تجاوزها على أسس علمية تمثل البداية الحقيقية لحدوث (الثورة العلمية) أو إحلال نماذج جديدة كما أشار" توماس كون" [61] ، ولكن ليس على طريقة (رعاة البقر) التي أشار إليها" فوكوياما"[62]،

لذا يجب أن نخرج من إطار ردود الفعل إلى صناعه الفعل, وهذا يتطلب إستراتيجية وطنية واقعية, تُعرض بشفافية بحيث يلتف حولها الجميع ويلزم ذلك أن يكون هناك قناعه وإيمان لدى صانعي القرار بأن البحث العلمي ضروري وهام وأنه وراء كل تقدم في العالم,

إنّ البحث العلمي لم يأخذ الاهتمام والاقتناع الكافي حتى اليوم ليس لدى صانعي القرار فقط ولكن المناخ العام غير ايجابي, وتأتى أهمية البحوث الاجتماعية في أنها تساعد على نشر الوعي العلمي والتطوير التكنولوجي والتغيير في السلوكيات ووضع المفاهيم حيث يجب أن توجه خدمة البحث العلمي والتنمية التكنولوجية ومما لا شك فيه أن قضية الثقافة العلمية هي قضيه هامة ولا بد أن يقتنع الجمهور بأن التقدم العلمي سيؤدى حتماً إلى زيادة الدخل وتحسن في مستوى المعيشة والحفاظ على البيئة والموارد وبذلك ينشأ بسببه إيمان بحتمية التغير [63]

وفى ظل التغيرات العالمية فرضت إعادة النظر في المقولات الفكرية الثابتة والمطلقة, مما أدى إلى زعزعة الفكر الاجتماعي وأسسه التحليلية وظهر بناء عليه دعوات من المتخصصين إلى ضرورة إعادة النظر في ما هو كان ثابتاً في البحث السوسيولوجى بسبب عدم قدرة هذه المقولات في تفسير الواقع (الجديد) الذي نعايشه اليوم, وبسبب فشلها في تحليل العالم في مسار تطوره والتحكم فيه [64]

وهذا يتطلب الاهتمام بجودة رأس المال البشرى وتوفير نماذج لاختيار المشكلات الاجتماعية وتحديد الحلول المناسبة وكذلك الإطار الذي من خلاله يمكن لثقافة وقيم المجتمع أن تُدرس وتتطور [65]

وتبقى سلامة الجهود البحثية السوسيولوجية وجدواها بل ومشروعيتها لا تقاس بقيمتها العلمية (النظرية والمنهجية) فقط ولكن أيضاً بقدرتها على الإسهام في تحقيق تقدم على طريق حل مشكلاتنا. وتبدو الحاجة ماسة كما يدعو" التقرير الاقتصادي العربي الموحد" أكثر من أي وقت مضى لاعتماد سياسات فاعلة للتنسيق بين التنمية والبحث العلمي والتطوير والابتكار, ويتطلب ذلك, من بين أمور أخرى, إعادة بناء ودعم مؤسسات البحث العلمي بما فيها مواقع البحث في الجامعات ضمن أفق أوسع مع ربط هذه المؤسسات بمواقع الإنتاج العامة والخاصة. والتي يتعين بلورة وإيجاد مفهوم عام ومقبول بدورها في تطوير المجتمع ضمن وظائفها الاجتماعية[66] ، وجاءت اقتراحات أفراد عينة البحث علة النحو التالي:

جدول رقم (08)

مقترحات تفعيل دور البحث العلمي السوسيولوجي و تطويره في الجزائر

– من وجهة نظر أفراد العينة ـ

الاقتراحـــات	ت	%
تكوين مراكز استشارية داخل الجامعة لخدمة مؤسسات الإنتاج والخدمات.	36	12.94
تطوير عملية تبادل المعلومات بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية.	12	04.31
الربط بين الجوانب العلمية الأكاديمية والميدانية الواقعية.	25	08.99
تطوير وتعزيز ميزانية البحوث العلمية.	44	15.82
تكوين مراكز لتسويق خدمات التعلم الجامعي .	18	06.47
تكوين الباحث العلمي حتي يتمكن من صياغة توصيات قابلة للتطبيق	16	05.75

إشراك بعض أساتذة الجامعات في مجالس إدارات المؤسسات الإنتاجية	04	01.43
دعوة للمؤسسات الرسمية في الدولة للاهتمام بالبحث العلمي والباحثين وتبنيهم ومساعدتهم لتطوير أدائهم العلمي.	22	07.91
تسهيل أجراء الأساتذة وطلاب البحث لأبحاثهم وتجاربهم في المختبرات والمعامل والحقول التجريبية التي تملكها المؤسسات الإنتاجية.	34	12.23
الاستفادة من نتائج البحوث السابقة من قبل صناع القرار.	14	05.03
تدريب الباحثين علي استخدام التقنيات الحديثة.	02	00.71
إنشاء صندوق لتمويل البحث والتطوير تسهم فيه المؤسسات الإنتاجية والخدمية .	19	06.83
عقد دورات تدريبية منتظمة للتدريب علي مناهج البحث العلمي.	21	07.55
إعطاء أولوية للتعاقد مع *أساتذة الجامعات الجزائرية* عند قيام المؤسسات بأبحاث أو برامج تدريب .	11	03.95
المجمـــــــوع الكلـــيّ	•278	100

المصدر : من إعداد الباحثة

الخاتمـــة :

تزايدت وتعقدت ***علاقات مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة بمجتمعاتها المحلية*** .وما كان لهذه العلاقات أن تنشأ وتستمر لولا ما توفر لها من مقومات، نذكر منها ***نمط التنمية المتبع*** في هذه الدول ، وما وفرته مجتمعاتها من سياق ثقافي أتاح لمؤسسات التعليم العالي مناخاً يحوى مجموعة من القيم الداعمة للاعتماد على الذات ، واستخدام العقل وطلب المعرفة واستخدامها . كما كان من مقومات استمرار هذه العلاقة ما توفر لمؤسسات التعليم العالي من خبرة ومرونة إدارية جنبتها الجمود الفكري والانعزال في برج عاجي. و لكل دولة من الدول المتقدمة تجربتها الخاصة في ربط مؤسسات التعليم العالي بمجتمعها المحلى، ويكمن نجاح كل تجربة من هذه التجارب في أنها لم تقلد بعضها ، وإنما كانت نابعة من ظروف كل مجتمع وإمكاناته. ولقد أسفر تنوع هذا التجارب إلى تعدد أنماط التعليم الجامعي، فلم يعد يقتصر على ذلك النمط التقليدي المعروف بالحرم المغلق، فلقد انفتح الحرم الجامعي، وفى بعض الأحيان تلاشى، بل أن بعض الجامعات أصبح لها ***حرم عولمي Glabal*** ، حيث تعدت علاقاتها مجتمعها المحلى إلى المجتمع الدولي .

أمّا في الجزائـــر فمازالت علاقة مؤسسات التعليم العالي بمجتمعها المحلى تقف عند حدود الأمنيات ، والتي قد تحمل الوعي بأهميتها وضرورتها والحماس لإقامتها . بينما ***تشير نتائج الدراسة الميدانية*** إلى شكلية هذه العلاقة ، حيث تقف عند ***حدود المشاركة في تنظيم وتنفيذ بعض برامج التدريب، وتقديم بعض الاستشارات أو تقديم تفسير وبحث لأسباب بعض المشكلات*** الوقتية. أما تلك القضايا المرتبطة بجوهر عملية التنمية، وخاصة تلك التي تحتاج لمشاركات في قضايا البحث والتطوير، فتكاد تكون المشاركات حولها معدومة . ممّا يتطلّب : الاهتمام **بالإعداد الجيد للباحثين و إختيار الموضوعات البحثية ذات الصلة باحتياجات وقضايا المجتمع وسبل مواجهتها و التعاون والتنسيق بين الجامعات ومراكز البحوث ووزارة البحث العلمي والمستثمرين و زيادة الدعم المادي المخصص للبحث العلمي – السوسيولوجي خصوصا – بالإضافة إلى :** تشجيع ودعم الجمعيات العلمية الاجتماعية (على صعيد وطني وكذلك على مستوىً قومي)

حتى تساعد في الارتقاء بالعلم، وتبادل الخبرات، وإقامة المؤتمرات والندوات العلمية لتطوير الدراسات والبحوث وتبادل الخبرات في معالجة المشكلات المطروحة. والتفكير (كهدف مأمول) بإقامة أكاديمية عربية للدراسات والبحوث الاجتماعية، لتحقيق أهداف ومرامي وصيغة الممارسة العلمية المستقلة، وتعبئة الطاقات والإمكانات البشرية العلمية العربية، على أن يتجاوز إنشاء هذه الأكاديمية النظرة القُطرية، وأن تتوفر سبل حماية تلك الجمعيات والعاملين فيها من "المضايقات" الفكرية والسياسية والمادية، التي تعوق التفرغ للعلم والإبداع. ويرتبط بذلك ضرورة إصدار المزيد من الدوريات المتخصّصة في العلوم الاجتماعية، لتغطية بلدان الوطن العربي كافة، والإسهام في إنضاج الوعي الأكاديمي الاجتماعي السليم، وتشجيع الباحثين الشباب لخوض معترك هذا الميدان الصعب.

كما يمكن أن يتم دعم البحث العلمي في مجال الصناعة عن طريق حاضنات المشاريع[67][Incubator] التي تهدف إلى تبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم من مجرد نموذج إلى إنتاج واستثمار، عن طريق توفير المساعدة العملية للمبتكرين و تحويل هذه الأبحاث إلى منتجات تخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق [68].

المراجع و الهوامش :

1- سالم محمد سالم, واقع البحث العلمي في الجامعات دراسة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض , طبعة عام2002, ص58

2 - ذوقان عبيدات, البحث العلمي,مفهومه أدواته أساليبه,ط04 ، دار النصر ، بيروت / 2006 ص42

[3] الرازي ، زين العابدين محمد بن أبي بكر ،مختار الصحاح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ثانياً/ المراجع العربية . 2001.ص 114

[4] ابن منظور ، جمل الدين محمد ، لسان العرب ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت. 2000. 72 .

[5] احمد ، إبراهيم احمد ، الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية, دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية . ، 2003، ص 17 .

[6] Hazier, J. & Render, B. :Operations Management (New Jersey: Prentice-Hall, Inc.). (2001)

[7] West-B, John. (2006) Leading and Managing for Quality, in /School Leadership for 21st Century, Davies, B. and Ellison, L. London and New York: Rutledge

[8]القحطاني، سالم بن سعيد : "إدارة الجودة الكلية وإمكانية تطبيقها في القطاع الحكومي"، مجلة التنمية الإدارية، العدد (78). 1993 ، ص 17.

[9] Tenner, A.R. & I.J. De Toro :Total Quality management: Three Steps to Continuous Improvement, Reading, Mass:Addison-Wesley Publishing Co. In.2007 ، , p.31

[10] Gaucher, E.J. & R.J. Coffey (1993). Total quality in Health-Care: From Theory to Practice, San Francisco: Jossey-Bass Inc. publishers, p.36

[11] Morgan, C. & S. Murgatroyd (1994). Total Quality management in the public sector: An International Perspective, buckingham: Open University press. , p.90

[12]مور ويليام ل. وهريت مور (1991). حلقات الجودة: تغيير انطباعات الأفراد في العمل، ترجمة زين العابدين عبدالرحمن الحفظي، مراجعة سامي علي الفرس، الرياض: معهد الإدارة العامة. ص21

[13] العزاوي ، محمد عبد الوهاب ،إدارة الجودة الشاملة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان . 2005.ص39.

[14] عليمات ، صالح ناصر ، أدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التطبيق ومقترحات التطوير ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان، 2004 . ص 16.

[15]بن سعيد، خالد بن سعد عبدالعزيز (2001). إدارة الجودة الشاملة تطبيقات على القطاع الصحي، الرياض: العبيكان للطباعة والنشر. ص ص48-49

[16] Nighingale, P. &M. O Neil (2004). Achieving Quality Learning in Higher Education, London: Kigan, pp.65-72

[17] عبد الباسط عبد المعطى, إنتاج المعلومات السوسيولوجية : المهام والتحديات, مؤتمر الأدوار المستقبلية لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا فى مصر, 13- 14 مايو, المجلس الأعلى للثقافة, القاهرة, 1999, ص ص,1- 5

[19] محمد عزت حجازى, الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع فى الوطن العربي, نحو علم إجتماع عربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1986, ص 15.
[20] عبد الباسط عبد المعطى, الوعي التنموي العربي, دار الموقف العربي, القاهرة, 1983،ص ص 80- 91.
[21] سمير نعيم أحمد, علم الاجتماع والالتزام بقضايا الإنسان العربي, فى كتاب : المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية, ط 5, دار سعيد رأفت, القاهرة, 1988, ص 262.
[22] فريدريك معتوق, مناهجية العلوم لاجتماعية عند العرب وفى الغرب, المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع, بيروت, 1985, ص 140.
[23] محمد عزت حجازى, مرجع سابق, ص 35.
[24] علا الحكيم, قطاع البحث العلمى والتكنولوجيا وتحدياتة, المجلة المصرية للتنمية والتخطيط, معهد التخطيط القومى, القاهرة, ديسمبر, 2003, ص 214.
[25] محمد نبيل نوفل, العرب والعلم : كشف حساب التنمية البشرية والتعليم فى العالم العربي فى مطلع القرن الحادى والعشرين, وحدة البحوث والدراسات السكانية, جامعه الدول العربية, فبراير, 2001, ص 117.
[26] Bloom,David E., Mastering Globalization : From Ideas To Action on Higher Education Reform , Harvard University , 19 September , 2002, p. 2.
[27] حسب بيانات التقرير السنوي لمناخ الاستثمار لعام **2008** - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
[28] العبيدي ، سيلان: الجامعات الخاصة في الوطن العربي - رهانات وتحديات ورقة عمل مقدمة لورشة العمل الدولية " عولمة التعليم العالي والتعاون العربي الألماني " تنظمها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع مؤسسة كولراد ايناور تونس (8- 9) ديسمبر 2007 .
[29] علا الحكيم, مرجع سابق, ص 215.

[30] Richard M. Lerner & Lou Anna K. Simon; Direction for the American Outreach University in the Twenty – First Century. Op Cit.
[31] Rita Johnston; The University of the future. Boyer revisited; Higher Education , 36, 1998 P.p. (253 – 272).
[32] - Lorilee R.Sandmann & Charles, A. Baker- Clark ; Charcteristcs and Principles of University – Community partnerships: Adelphi study; http://anrecs.msu.edu/research/sandmann.htm
[33] Teresa, I.D. Campbell & Sheila slaughter; Faculty and Administrator's Attitudes Ta word potential conflicts of Interest, Commitment and Equity in University - Industry Relationships ; the Journal of Higher Education , Vol. 70. No. 3 May/ June 1999 ; p.p. (309 – 352).
[34] محمد سيف الدين فهمي: سبل التعاون بين الجامعات وبين المؤسسات الإنتاجية في دول الخليج العربية – مكتب التربية العربي لدول الخليج – الرياض- 2004.
[35] عبد المجيد، محمد سعيد، قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم، دراسة ميدانية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني لقسم علم النفس،جامعة المنيا، كلية الآداب،**2006** .
[36] يعقوب نشوان – نوعية التعليم العالي الفلسطيني : ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة **3-2004/7/5**

[37] جهينة سلطان العيسى والدكتور السيّد الحسيني، "علم الاجتماع والواقع العربي: دراسة لتصورات علماء الاجتماع العرب"، مجلة "المستقبل العربي"، السنة الخامسة، العدد الواحد والأربعون، تموز (يوليو) 1982 ص38
[38] المرجع نفسه ص 47 .
[39] محمد عزت حجازى, مرجع سابق, ص ص 14- 15.
40 -أحمد عبد الجواد,إشكالية البحث العلمي والتكنولوجيا في الوطن العربي,القاهرة,طبعة عام,2000ص111
[41] مناقشات ندوة "علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي"، مجلة "المستقبل العربي". السنة السابعة، العدد الثاني والسبعون، شباط (فبراير) 1985، ص125.
[42] المصدر نفسه ص 121
[43] جهينة سلطان العيسى، "البحوث الاجتماعية في الخليج العربي: رؤية نقدية"، مجلة "المستقبل العربي"، السنة الثالثة عشرة، العدد مائة وأربعة وأربعون، شباط (فبراير)، ص108-113.
[44] محمد قويدري ، واقع وآفاق أنشطة البحث و التطوير في بعض البلدان المغاربية،ورقة مقدمة لأشغال الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة ، 2004 ،ص:170
[45] المرجع نفسه ص 171 .
[46] المرجع نفسه ص 174 .
- إن مجموع التكرارات لا يعبر عن رأي واحد لأفراد مجتمع البحث, و لكن قد يكون للفرد أكثر من رأي, مما يؤثر على حساب التكرارات.

[47] محمد عزت حجازى, مرجع سابق, ص 25.
- إن مجموع التكرارات لا يعبر عن رأي واحد لأفراد مجتمع البحث, و لكن قد يكون للفرد أكثر من رأي, مما يؤثر على حساب التكرارات.

[48] سعد الدين إبراهيم, تأمل الافاق المستقبلية لعلم الاجتماع فى الوطن العربي : من إثبات الوجود إلى تحقيق الوعود, نحو علم إجتماع عربي, مرجع سابق, ص ص 347- 348.

[49]Ulrich Teichler ; The Changing Nature of Higher Education in Western Europe; Higher Education Policy ; Vol. 9, No.2, 1996, p.p.(89-111).

[50] عبد الباسط عبد المعطى, الوعى التنموى العربي, دار الموقف العربي, القاهرة, 1983،ص ص 1- 5.

• إن مجموع التكرارات لا يعبر عن رأي واحد لأفراد مجتمع البحث, و لكن قد يكون للفرد أكثر من رأي, مما يؤثر على حساب التكرارات.

[51] رايت ميلز, الخيال العلمي الاجتماعي, ترجمة عبد الباسط عبد المعطى وعادل اله وارى, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية 1987, ص 4.

• إن مجموع التكرارات لا يعبر عن رأي واحد لأفراد مجتمع البحث, و لكن قد يكون للفرد أكثر من رأي, مما يؤثر على حساب التكرارات.

• إن مجموع التكرارات لا يعبر عن رأي واحد لأفراد مجتمع البحث, و لكن قد يكون للفرد أكثر من رأي, مما يؤثر على حساب التكرارات.

[52] فردريك معتوق، "علومنا الاجتماعيّة والمسألية المفقودة"، "الفكر العربي"، السنة السادسة، العددان 37-38، كانون الثاني (يناير) -أيار (مايو) 1985- ص264-268.

[53] عالج هذه المسألة بالتفصيل الباحث الاجتماعي مصطفى ناجي في دراسته "علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية"، مصدر سبق ذكره في هذا البحث، ص182-183.

• من تلك الموضوعات "الحسّاسة" يذكر الباحث فردريك معتوق، على سبيل المثال: المرأة ومشكلاتها؛ والدين والجماعات الدينية ودورها الفعلي، في الحياة الاجتماعية والسياسية العربية. ثم إنّ الباحث الاجتماعي يفضّل عدم الخوض في مايسمّيه البعض حقول الألغام الاجتماعية.

[54] محمد حافظ دياب، "علم الاجتماع في الجزائر: الهويّة والسؤال"، مجلّة "المستقبل العربي"، السنة الثانية عشرة، العدد مائة وأربعة وثلاثون، نيسان (ابريل) 1990، ص94

[55] نقلاً عن فردريك معتوق، "علومنا الاجتماعية والمسألية المفقودة"، في مصدر سبق ذكره، ص267

[56]رضوان السيّد، "مشكلات البحث الاجتماعي العربي"، مجلّة "الفكر العربي"، السنة السادسة، العددان السابع والثلاثون والثامن والثلاثون، كانون الثاني (يناير) -أيار (مايو) 1985- ص7-8.

57 - علي محسن حميد,البحث العلمي في الدول العربية:عوائقه ومقتضياته, مجلة شؤون عربية,عدد:131,خريف 2007,ص168

• إن مجموع التكرارات لا يعبر عن رأي واحد لأفراد مجتمع البحث, و لكن قد يكون للفرد أكثر من رأي, مما يؤثر على حساب التكرارات.

58 -سلطان بلغيث ,دور المجتمعات العربية في دعم ثقافة البحث العلمي الإبداعي, مجلة شؤون عربية, عدد:127,خريف 2006,ص129

[59] يمكن الاطلاع على ملخصات لهذه الدراسات فى :

J. Rogers Halling Swort , Specialization and the problem of communication within and across academic disciplines , on: Fred Lazin & Others, (Eds) The Policy Impact of University in Developing Regions, London, 1988, P. 57- 69.

[60] تقرير التنمية الإنسانية العربية, نحو إقامة مجتمع للمعرفة, 2003 ص 162.

[61] توماس كون, بنية الثورات العلمية, ترجمة : شوقى جلال, سلسلة عالم المعرفة, العدد 186، الكويت, ديسمبر 1992, ص 13.

[62] فرانسيس فوكوياما, نهاية التاريخ, ترجمة حسين الشيخ, ط1,دار العلوم العربية, بيروت, ص ص 11-12.

[63] فينيس كامل جودة, دائرة الحوار حول مصر وتحديات المستقبل المجلة المصرية للتنمية والتخطيط, ص ص228- 232.

[64] أحمد مجدى حجازى, النظرية الاجتماعية في مرحلة ما بعد الحداثة : جدلية العلاقة بين العلم والأخلاقيات, مؤتمر الأدوار مستقبلية لعلم الاجتماع..., مرجع سابق, ص ص 1- 2

[65] United Nations,Responding To Globalization : Skill Formation And Unemployment Reduction Policies , New York , 2003 , pp 15 –17.

[66] الامانة العامة لجامعة الدول العربية, التقرير الاقتصادي العربي الموحد, سبتمبر, 1999, ص 59.

• إن مجموع التكرارات لا يعبر عن رأي واحد لأفراد مجتمع البحث, و لكن قد يكون للفرد أكثر من رأي, مما يؤثر على حساب التكرارات.

67 - الحاضنة هي (المكان الذي يقوم بتقديم خدمات وخبرات وتجهيزات وتسهيلات للراغبين بتأسيس منشآت صغيرة تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب خبرة واختصاص.).

68 - أمير تركماني, المحور السابع: دور المؤسسات الوسيطة والداعمة , المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني ,دمشق 24-26 أيار 2006